

أشراق
الضرورات تبيح المحظورات
في بيان حكم القضايا الفقهية المعاصرة
"بعض النوازل الطبية نموذجاً"



د. إسماعيل غازي صوحبا^(*)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه، وبعد:
لقد تعددت المسائل الفقهية النازلة وكثرت، وكانت هناك فتاوى مجمعية من
جهات متعددة، وقد أَعْمَلْتُ هذه الفتاوى فيما أَعْمَلْتُهُ القواعد الفقهية ووضعتها في
مكائنها المناسبة، فتميّزت فتاؤها بالانضباط بخلاف بعض الفتاوى الفردية، لذا فمن
الأهمية بمكان العمل على تنبيه الباحثين إلى أهمية وضع القواعد الفقهية في موضعها
الصحيح السليم.

وقد رأيت أن من أهم الأمور عرض القواعد الفقهية ذات الأثر الكبير في مواضيع
النوازل موضع الدراسة الفاحصة ميدانياً في مواضيع النوازل الفقهية وبيان أثرها فيها
محاولة للوصول إلى الكيفية الصحيحة للاستنباط منها.

لذا فإني سأتناول قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات)، وذلك من خلال النوازل

(*) كلية الشريعة - جامعة أم القرى.

الفقهية الطبية وفق الخطة التالية:

قمتُ بتقسيم بحثي إلى مقدمة وفصلين وخاتمة:

- المقدمة، وذكرت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره وخطة البحث والمنهج المتبع فيه.

- الفصل الأول: في دراسة قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات) دراسة مختصرة، ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: معنى القاعدة.

المبحث الثاني: ألفاظ القاعدة.

المبحث الثالث: أدلة القاعدة.

المبحث الرابع: الفرق بين مرتبة الضرورة وبقية المراتب الأخرى.

المبحث الخامس: القواعد الملحقة ذات الصلة بهذه القاعدة.

- الفصل الثاني: في تطبيق هذه القاعدة الفقهية في النوازل الطبية الفقهية المعاصرة، ويشتمل على ستة مباحث:

المبحث الأول: تطبيق القاعدة على مسألة نقل الأعضاء.

المبحث الثاني: تطبيق القاعدة على حكم نقل الدم.

المبحث الثالث: تطبيق القاعدة على إنشاء بنوك الحليب البشرية.

المبحث الرابع: تطبيق القاعدة على التلقيح الصناعي.

المبحث الخامس: تطبيق القاعدة على العلاج الوراثي.

المبحث السادس: تطبيق القاعدة على عمليات سحب وحقن الشحم.

ثم الخاتمة: وفيها أذكر إن شاء الله أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي.

منهجي في هذا البحث:

- ١- الاختصار على المسائل الفقهية المعاصرة التي تتعلق بالمسائل الطبية فقط، ذلك أنه مجال تخصصي الدقيق، تاركاً لغيري ليكتب في مجال تخصصه.
- ٢- اخترت بعض المسائل الطبية من بين الكثير لئلا يتضاعف حجم البحث، وفيها الكفاية في توضيح هذه القاعدة، وغيرها يُقاس عليها ويُفهم منها ويُدرس على منوالها.
- ٣- حاولت الاختصار ما أمكن في دراسة المسائل الطبية، إذ ليس المطلوب هنا دراستها لذاتها، لذا فقد اقتصررت على الأدلة المتعلقة بموضوع البحث، ومن أراد التوسع في المسألة فيمكنه الرجوع إلى المصادر المذكورة في حواشي كل مسألة.
- ٤- حاولت ما استطعت أن أذكر الفتاوى الجمعية لقيمتها العلمية، فبذلت الجهد في حشد ما يناسبُ المقام ذكره من تلك الفتاوى.
- ٥- قمت بما يلزم من توثيق علمي للمعلومات الواردة.
- ٦- قمت بالأمور الأكاديمية المتبعة في البحوث العلمية.
- ٧- أتبع البحث ببيت للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

الأستاذ المشارك

الدكتور إسماعيل غازي مرحبا

كلية الشريعة - جامعة أم القرى

(mojamarh@hotmail.com)

* * *

الفصل الأول

في دراسة قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات) دراسة مختصرة

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: معنى القاعدة.

المبحث الثاني: ألفاظ القاعدة.

المبحث الثالث: أدلة القاعدة.

المبحث الرابع: الفرق بين مرتبة الضرورة وبقية المراتب الأخرى.

المبحث الخامس: القواعد الملحقة ذات الصلة بهذه القاعدة.

المبحث الأول: معنى القاعدة:

لبيان معنى القاعدة لابد من بيان معاني المفردات أولاً، ثم نذكر بعده المعنى الإجمالي للقاعدة، فينتظم في ذلك مطلبان هما:

المطلب الأول: معنى مفردات القاعدة.

المطلب الثاني: المعنى الإجمالي للقاعدة.

المطلب الأول: معنى مفردات القاعدة:

مفردات القاعدة هي: (الضرورات)، (تبيح)، (المحظورات)، وفيما يلي معنى كل كلمة منها:

(الضرورات): جمع ضرورة، وهذا هو تعريف الضرورة:

- أما لغة: فـ "الضَّرورة: اسم لمصدر الاضطُّرار، تقول: حملتني الضَّرورة على كذا، وقد اضطَّرَّ فلانٌ إلى كذا وكذا، بناؤه: (افْعُل) ، فجعلت التاء طاء؛ لأن التاء لم

يَحْسُنُ لفظها مع الضاد^(١).

"والاضطرار: الاحتياج إلى الشيء. واضطره إليه: أحوجه وألجأه، فاضطر، بضم الطاء، والاسم: الضرة. والضرورة: الحاجة، كالضارورة والضارور والضاروراء. والضّرر: الضيق، والضيق ..."^(٢).

- أما اصطلاحاً:

- قال الجرجاني: "الضرورة مشتقة من الضرر، وهو: النازل مما لا مدفع له"^(٣).
- وقال الدردير: "هي حفظ النفوس من الهلاك أو شدة الضرر"^(٤).
- وعرفها السيوطي: "بلوغه حدًا إن لم يتناول^(٥) الممنوع هلك أو قارب"^(٦).
- وقال البعلي: "الضرورة بفتح الضاد: المشقة"^(٧).

(تبيح) من الإباحة، وهي:

لغة: "أَباحَ الشيءَ أطلقه والمباح خلاف المحظور والإباحة شبهة التَّهْيِي ..."^(٨).
و"الباء والواو والحاء أصل واحد، وهو سعة الشيء وبروزه وظهوره ... ومن هذا الباب إباحة الشيء، وذلك أنه ليس بمحظور عليه، فأمره واسع غير ضيق"^(٩).

(١) تهذيب اللغة للأزهري (١١ / ٣١٤).

(٢) القاموس المحيط للفيروز آبادي (٧٥/٢).

(٣) التعريفات (ص ١٨٠).

(٤) الشرح الصغير (١٨٤/٢).

(٥) في الأصل: (يتناوله).

(٦) الأشباه والنظائر (ص ٨٥).

(٧) المطلع على أبواب المقنع (ص ١٧٢).

(٨) لسان العرب لابن منظور (٤١٦/٢).

(٩) معجم المقاييس في اللغة لابن فارس (ص ١٥٩).

اصطلاحاً:

فقيل: ما خير المرء فيه بين فعله وتركه شرعاً^(١).

وقيل: ما استوى جانباه فيعدم الثواب والعقاب^(٢).

وقال ابن قدامة: وحده ما أذن الله في فعله وتركه، غير مقترن بدم فاعله وتاركه ولا مدحه^(٣).

واختار الآمدي أنه: مادل الدليل السمعي على خطاب الشارع بالتخيير فيه بين الفعل والترك من غير بدل^(٤).

(المحظورات): جمع محذور اسم مفعول من خطر الشيء، والخطر، وهو:

لغة: "الحجر، وهو خلاف الإباحة. والمحذور: المحرم"^(٥)، "حَظَرَ الشيءَ يَحْظُرُهُ حَظَرًا وَحِظَارًا وَحَظَرَ عَلَيْهِ مَنَعَهُ وَكُلُّ مَا حَالَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ شَيْءٍ فَقَدْ حَظَرَهُ عَلَيْكَ"^(٦).

اصطلاحاً:

قال ابن عقيل: والخطر: منع الشرع^(٧).

وعرفه الآمدي بقوله: هو ما ينتهض فعله سبباً للذم شرعاً بوجه ما من حيث هو فعل له^(٨). وقال الطوفي: الحرام ضدّ الواجب، وهو: ما دُمّ فاعله شرعاً^(٩).

(١) انظر: الإحكام للآمدي (١/١٢٣).

(٢) انظر: الإحكام للآمدي (١/١٢٣).

(٣) روضة الناظر (١/٩٠).

(٤) الإحكام للآمدي (١/١٢٣).

(٥) الصحاح للجوهري (٣/١٩٧).

(٦) لسان العرب (٤/٢٠٢).

(٧) الراضح في أصول الفقه (١/٢٨).

(٨) الإحكام للآمدي (١/١١٣).

المطلب الثاني: المعنى الإجمالي للقاعدة:

بعد التوضيح لمفردات القاعدة فإن معنى القاعدة إجمالاً:

- يقول الدكتور البورنو: "ومعنى القاعدة على ذلك اصطلاحاً: إن الممنوع شرعاً يُباح عند الحاجة الشديدة، وهي الضرورة"^(٢).

- ويقول شيخنا الدكتور عبد الرحمن العبد اللطيف: "معنى هذه القاعدة أن المحرم يُصبح مباحاً إذا عرض للمكلف ضرورة تقتضي ذلك بحيث لا تندفع تلك الضرورة إلا بارتكاب ذلك المحرم، كما إذا اشتد الجوع بالمكلف وخشي الهلاك، فإنه يجوز له أكل الميتة ونحوها، وفي معنى هذا أيضاً سقوط بعض الواجبات أو تخفيفها بسبب الضرورة"^(٣).

- ويقول الدكتور إسماعيل علوان: "يبدو لي أن معنى هذه القاعدة بين جلي، فهي تعني أن الضرورة، وهي الحاجة الشديدة الملحّة، إذا حصلت للمكلف، فإنها تُبيح له الترخّص بفعل ما حرّم الله، مما يُناسب ضرورته"^(٤).

ومن التعريفات لمفردات القاعدة يمكن أن نقول في معنى القاعدة: إذا نزلت بالمكلف نازلة لا مدفع لها بحيث يبلغ حداً إن لم يتناول الممنوع هلك أو قارب، فإن ما انتهض فعله سبباً للذم شرعاً بوجه ما من حيث هو فعل له، يُسوّى بين فعله وتركه في تلك الحال من غير مدح يترتب عليه ولا ذم.

المبحث الثاني: ألفاظ القاعدة:

للعلماء تعبيرات عدة لهذه القاعدة لا تخرج عن المعنى العام للقاعدة، فمن ذلك:

(٩) شرح مختصر الروضة (٣٥٩/١).

(١) الوجيز في القواعد الفقهية (ص ١٧٦).

(٢) القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير (٢٨٩/١).

(٣) القواعد الفقهية الخمس الكبرى والقواعد المندرجة تحتها (ص ٢٨٤).

- ١- الضرورات أو الضروريات تبيح المحظورات^(١).
- ٢- الضرورات أو الضروريات تبيح المحظورات بشرط عدم نقصائها عنها^(٢).
- يقول الإمام السيوطي: "وقولنا: (بشرط عدم نقصائها عنها) ليخرج ما لو كان الميت نبياً فإنه لا يحل أكله للمضطر؛ لأن حرمة أعظم في نظر الشرع من مهجة المضطر.
- وما لو أكره على القتل أو الزنا، فلا يباح واحد منهما بالإكراه لما فيهما من المفسدة التي تقابل حفظ مهجة المكروه أو تزيد عليها.
- وما لو دفن بلا تكفين فلا ينبش، فإن مفسدة هتك حرمة أشد من عدم تكفينه الذي قام الستر بالتراب مقامه"^(٣).
- وهذا الشرط نصّ عليه الحنفية^(٤) والحنابلة^(٥).
- ٣- الضرورات والأعذار ترفع الأحكام^(٦).
- ٤- قد يُباح في الضرورات ما لا يباح في غير الضرورات^(٧).
- ٥- ما يبيح المحذورات تارة يكون بإكراه وتارة بمرض^(٨).
- ٦- لا واجب مع عجز ولا حرام مع ضرورة^(٩).

(١) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص ٨٥).

(٢) انظر: الأشباه والنظائر للسبكي (٥٥/١)، والأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٨٤).

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٨٤).

(٤) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص ٨٥-٨٦).

(٥) انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار (٤/٤٤٤).

(٦) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٣١/١٤).

(٧) الأم للشافعي (١٨٣/٤).

(٨) الأشباه والنظائر لابن الوكيل (٣٥٣/٢).

(٩) إعلام الموقعين لابن القيم (٤١/٢)، (٢٠/٣)، (٩٤/٤).

المبحث الثالث: أدلة القاعدة:

ذكر من كتب في هذه القاعدة أدلة عدة أذكر منها التالي:

- ١- قوله تعالى: ﴿إِذَا حَارَمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهْلُ بِهِ لغيرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣].
- ٢- وقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمَ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهْلُ لغيرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصَبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَ فُسْخُ الْيَوْمِ يَنْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣].

- ٣- وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١١٩].

- ٤- وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلٌ لغيرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

- ٥- قوله تعالى: ﴿إِذَا حُرِّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمَ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهْلُ لغيرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٥].

قال الإمام الجصاص: "فقد ذكر الله تعالى الضرورة في هذه الآيات، وأطلق الإباحة في بعضها بوجود الضرورة من غير شرط ولا صفة، وهو قوله: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ فاقتضى ذلك وجود الإباحة بوجود الضرورة في

كل حال وجدت الضرورة فيها"^(١).

وللقاعدة عدة أدلة من السنة يطول ذكرها"^(٢).

المبحث الرابع: الفرق بين مرتبة الضرورة وبقية المراتب الأخرى:

لما كانت مرتبة الضروريات في أعلى المراتب، فإن تحتها مراتب أقل منها، مثل مرتبة الحاجيات ومرتبة التحسينات، وسوف يتضح الفرق بين تلك المراتب في نصوص العلماء التالية:

- يقول الإمام عز الدين ابن عبد السلام: "فأما مصالح الدنيا فتتقسم إلى الضرورات والحاجات والتمتات والتكملات.

فالضرورات: كالمأكل والمشرب والملابس والمساكن والمناكب والمراكب الجوالب للأقوات وغيرها مما تمس إليه الضرورات. وأقل المجزئ من ذلك ضروري، وما كان في ذلك في أعلى المراتب، كالمأكل الطيبات، والملابس الناعمة، والغرف العاليات، والقصور الواسعات، والمراكب النفيسات، ونكاح الحسنات، والسراري الفائقات، فهو من التمتات والتكملات، وماتوسط بينهما فهو من الحاجات"^(٣).

- ويقول الإمام الشاطبي: "تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد لاتعدو ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون ضرورية. والثاني: أن تكون حاجية. والثالث: أن تكون تحسينية.

فأما الضرورية، فمعناها أنها لابد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا

(١) أحكام القرآن (١/١٥٦).

(٢) انظرها في: القواعد والضوابط المتضمنة للتيسير (١/٢٩٣-٢٩٤)، والقواعد الفقهية الخمس الكبرى والقواعد المندرجة تحتها (ص ٢٨٠-٢٨٣).

(٣) القواعد الكبرى لابن عبد السلام (٢/١٢٣).

فقدت لم تجرِ مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين.

وبمجموع الضروريات خمسة، وهي: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل. وقد قالوا: إنها مراعاة في كلمة.

وأما الحاجيات فمعناها: أنها مفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، فإذا لم تُراعَ دخل على المكلفين - على الجملة - الحرج والمشقة، ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة.

وأما التحسينات فمعناها: الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنب الأحوال المدنسات التي تأنفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق^(١).

- ويقول الإمام السيوطي: "المراتب خمسة: ضرورة، وحاجة، ومنفعة، وزينة، وفضول. فالضرورة: بلوغه حداً إن لم يتناوله الممنوع هلك أو قارب. وهذا يبيح تناول الحرام.

والحاجة: كالجائع الذي لو لم يجد ما يأكله لم يهلك، غير أنه يكون في جهد ومشقة. وهذا لا يبيح الحرام، ويبيح الفطر في الصوم.

والمنفعة: كالذي يشتهي خبز البر، ولحم الغنم، والطعام الدسم .

والزينة: كالمشتهي الحلوى والسكر والثوب المنسوج من حرير وكتان .

والفضول : التوسع بأكل الحرام، والشبهة^(٢).

(١) الموافقات (٣٢٤/٢-٣٢٧) باختصار.

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٨٥).

المبحث الخامس: القواعد الملحقة ذات الصلة بهذه القاعدة:

القواعد ذات الصلة بهذه القاعدة ذات أثر كبير في توضيحها وتنزيلها في مكانها المناسب، لذا كان لا بد من ذكرها هنا، وهي:

١- أول ما يُذكر هنا من القواعد هي القاعدة التي تُدرجُ تحتها هذه القاعدة، وهي القاعدة الكلية (الضرر يُزال).

ذكر ذلك: ابن السبكي^(١)، والسيوطي^(٢)، وابن نجيم^(٣)، وابن النجار^(٤).

وجه الصلة بينهما: أن القاعدة الكلية أعم وأشمل فإنها نصت على أن الضرر يُزال ولم تذكر الطريقة والكيفية لإزالة هذا الضرر.

أما قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات) فإنها ذكرت طريقةً وكيفيةً من طرق إزالة الضرر، وهي ارتكاب المحظور إذا تعيّن.

من هنا نستطيع أن نقول إن قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات) تعني أن الضرر يُزال، ولكنها خاصة في إزالة الضرر بارتكاب المحرم دون طرق إزالة الضرر الأخرى.

٢- قاعدة: (ما أبيع للضرورة يقدر بقدرها)^(٥).

قال الدكتور البورنو: "هذه القاعدة تعتبر قيداً لسابقتها"^(٦)، أي أن كلّ فعل أو ترك جوّز للضرورة فلا يُتجاوز عنها"^(٧).

٣- قاعدة: (ما جاز لعذر بطل بزواله)^(٨).

(١) الأشباه والنظائر (١/٥٥).

(٢) الأشباه والنظائر (ص ٨٤).

(٣) الأشباه والنظائر (ص ٨٥).

(٤) شرح الكوكب المنير (٤/٤٤٤).

(٥) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٨٤)، ولابن نجيم (ص ٨٦).

(٦) أي: لقاعدة: (الضرورات تبيح المحظورات).

(٧) الوجيز (ص ١٨٠). وانظر: القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير (١/٢٩٠).

(٨) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٨٥)، ولابن نجيم (ص ٨٦).

قال الدكتور البورنو: "ومعناها قريب من القاعدة السابقة. أي أن ما قام على الضرورة يزول بزوال هذه الضرورة؛ لأن جوازه لما كان لعذر فهو خَلَفَ عن الأصل المتعذر، فإذا زال العذر أمكن العمل بالأصل، فلو جاز العمل بالخلف أيضاً لزم الجمع بين البذل والمبدل منه، فلا يجوز، كما لا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز، فمعنى البطلان هنا شامل لسقوط اعتباره من حيث إنه يصير في حكم العدم، ولوجوب الانسلاخ منه وتركه"^(١).

٤- قاعدة: (الاضطرار لا يُبطل حق الغير)^(٢).

يقول البورنو أيضاً: "هذه القاعدة تُعتبر قيداً لقاعدة (الضرورات تبيح المحظورات)؛ لأن الاضطرار وإن كان في بعض المواضع يقتضي تغيير الحكم من الحرمة إلى الإباحة كأكل الميتة، وفي بعضها يقتضي الترخيص في فعله مع بقاء حرمة ككلمة الكفر، إلا أنه على كلّ حال لا يبطل حق الآخرين، وإلا كان من قبيل إزالة الضرر بالضرر، وهذا غير جائز"^(٣). ومن هذا تتضح العلاقة أيضاً بالقاعدة التالية:

٥- قاعدة: (الضرر لا يزال بالضرر)^(٤).

ومن القواعد ذات الصلة بقاعدة (الضرورات تبيح المحظورات):

٦- قاعدة: (إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب

أخفهما)^(٥).

وهذه القاعدة تعدّ مقيدة لقاعدة (الضرورات تبيح المحظورات) ففي حال كان أمام

(١) الوجيز (ص ١٨٢).

(٢) انظر: مجلة الأحكام العدلية (ص ١٩) المادة (٣٣).

(٣) الوجيز (ص ١٨٥). وانظر: القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير (٢٩٢/١) حيث يوضح أكثر قائلاً: "فيلزم من اضطر إلى أكل مال غيره أو نحو ذلك ضمانه".

(٤) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٨٦)، ولاين نجيم (ص ٨٧).

(٥) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٨٧)، ولاين نجيم (ص ٨٩).

المكلف أكثر من محرم يدفع به ضرورته، فإن على المضطر قبل أن يُقدم على ارتكاب إحدى تلك المحرمات أن يراعي الحرمة الأعظم فلا يرتكبها وإنما يرتكب الحرمة الأخف. والله تعالى أعلم.

٧- قاعدة: (الحاجة تُنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة)^(١).

هذه القاعدة تُلحق بقاعدة (الضرورات تبيح المحظورات)، لئلا يُقتصر في الترخّص على الضرورات فقط، بل إن الحاجيات قد تُلحق بالضرورات في أحكامها الخاصة. يقول شيخنا الدكتور عبد الرحمن العبد اللطيف: "معنى هذه القاعدة أن الحاجة العامة التي تتعلق بأغلب الناس، وكذلك التي تختص بفئة تنزل منزلة الضرورة فتعطى حكمها من حيث إباحة المحظور وإن كانت الحاجة في مرتبة دون مرتبة الضرورة، وهي أقلّ باعثاً على مخالفة قواعد الشرع العامة، ومعنى هذا أن الأصل أن هذا الحكم - أعني اللجوء إلى ارتكاب المحرم أو مخالفة قواعد الشرع العامة - إنما هو من شأن الضرورات محافظة على المصالح الضرورية، لكننا وجدنا من أدلة الشرع ما يدل على أن الحاجة قد تعطى حكم الضرورة تيسيراً على العباد وتسهيلاً لشؤون معاشهم، وقد تقدم بيان معنى كل من الضرورة والحاجة وبيان الفرق بين حقيقتيهما. وقد فرق بعضهم بينهما من جهة أن حكم الضرورة مؤقت بزمان تلك الضرورة، وحكم الحاجة مستمر.

ومع هذا فقد تطلق الضرورة ويراد بها الحاجة. على أن حكم هذه القاعدة ليس على إطلاقه فقد اشترط العلماء في الحاجة المبيحة للمحظور شروطاً أهمها ما يلي:

(١) أن تكون الشدة الباعثة على مخالفة الحكم الشرعي الأصلي بالغة درجة الحرج غير المعتاد.

(٢) أن يكون الضابط في تقدير تلك الحاجة النظر إلى أوضاع الناس ومجموعهم بالنسبة إلى الحاجة العامة، وإلى أوضاع الفئة المعنية التي تتعلق بها الحاجة إذا كانت خاصة.

(١) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٨٨)، ولاين نجيم (ص ٩١).

٣) أن تكون الحاجة متعينة بالألا يوجد سبيل آخر للتوصل إلى الغرض سوى مخالفة الحكم العام.

٤) أن تقدر تلك الحاجة بقدرها كما هو الحال بالنسبة إلى الضرورات.

٥) ألا يخالف الحكم المبني على الحاجة نصاً من كتاب الله تعالى أو سنة رسوله ﷺ على حكم ذلك الأمر بخصوصه، وألا يعارض قياساً صحيحاً أقوى منه، وأن يكون مندرجاً في مقاصد الشرع، وألا تفوت معه مصلحة أكبر.

وعلى هذا فإنه يمكن القول: إن هذه القاعدة لا تتحقق تحققاً صحيحاً إلا إذا كان الحكم القائم على الحاجة مستثنى من حكم عام أو في معنى المستثنى منه، وهذا الاستثناء إما أن يكون بنص شرعي دل على أن مبني الترخيص فيه هو الحاجة، وإما أن يكون مبنيّاً على اجتهاد المجتهدين أخذاً من قواعد الشرع العامة، أو قياساً على ما ثبت حكمه بالنص؛ وذلك لأن تنزيل الحاجة منسلة الضرورة معناه إباحة ما ظاهره التحريم، ومن أجل هذا ذهب كثير من الفقهاء إلى أن هذا إنما يكون فيما خالف القياس^(١).

* * *

(١) القواعد والضوابط المتضمنة للتيسير (١/٢٤٥-٢٤٨).

الفصل الثاني

في تطبيق هذه القاعدة الفقهية في بعض النوازل الطبية الفقهية المعاصرة

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تطبيق القاعدة على التلقيح الصناعي.

المبحث الثاني: تطبيق القاعدة على العلاج الوراثي.

المبحث الثالث: تطبيق القاعدة على عمليات سحب وحقن الشحم.

المبحث الأول: تطبيق القاعدة على التلقيح الصناعي:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عرض موجز لمسألة التلقيح الصناعي.

المطلب الثاني: إبراز أثر القاعدة في المسألة.

المطلب الأول: عرض موجز لمسألة التلقيح الصناعي:

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف التلقيح الاصطناعي وأقسامه بإيجاز:

التلقيح الصناعي هو: كل طريقة يتم بموجبها تلقيح البويضة بحيوان منوي بغير

طريق الاتصال الطبيعي الجنسي^(١).

(١) انظر: التلقيح الصناعي وأطفال الأنابيب للبار (ص ٢٨٢)، وأطفال الأنابيب للسام (ص ٢٥١)،
وتربية الأبناء والبنات (ص ٤٤)، وأحكام الجنين (ص ٢٢٦)، وأطفال الأنابيب بين العلم والشرعية
(ص ٥٣)، ووسائل الإنجاب الاصطناعية للدكتورة فريدة زوزو (ص ١٦٩).

وهو ينقسم إلى قسمين^(١):

القسم الأول: التلقيح الاصطناعي الداخلي (In Vivo Fertilization) وفيه يتم تلقيح البويضة داخل جهاز المرأة التناسلي، فتؤخذ الحيوانات المنوية من الرجل وتُحقن في محلها المناسب داخل مهبل المرأة.

فقد يؤخذ مني زوج ويحقن في زوجته، في حال الزوجية أو بعدها، وقد يؤخذ مني (متبرع) ويحقن في أجنبية، وقد يؤخذ مني الزوج ويحقن في محله المناسب في (متبرعة) ثم إما أن تؤخذ اللقيحة منها قبل أو بعد الولادة، وقد يؤخذ مني (متبرع) ويحقن في (متبرعة) ثم تؤخذ اللقيحة وتزرع في رحم زوجة عاقر ويكون الولد لها، وقد يؤخذ مني زوج ويحقن في زوجته ثم يُجرى غسيل للرحم وتؤخذ البويضة الملقحة وتُزرع في رحم امرأة أخرى.

القسم الثاني: التلقيح الاصطناعي الخارجي (In Vitro Fertilization) وفيه يتم تلقيح البويضة خارج جهاز المرأة التناسلي، وهو ما يُسمى بأطفال الأنابيب (Test Tube Babies).

فقد يؤخذ مني زوج وبويضة الزوجة ويتم التلقيح في طبق ثم تُزرع اللقيحة في رحم الزوجة صاحبة البويضة قبل أو بعد وفاة الزوج، وقد تُزرع اللقيحة في رحم زوجة ثانية للزوج، وقد تُزرع في رحم (متبرعة)، وقد يؤخذ مني الزوج وبويضة امرأة (متبرعة) ويتم التلقيح في طبق ثم تُزرع اللقيحة في رحم زوجته أو في رحم المرأة المتبرعة بالبويضة أو في رحم امرأة أخرى مستأجرة، وقد يؤخذ مني (متبرع) وبويضة (متبرعة) ثم تُزرع

(١) انظر: طفل الأنابيب والتلقيح الصناعي للبار (ص٥٢، ٥٣، ٦٣)، والطبيب أدبه وفقهه (ص٣٣٤، ٣٣٧)، وفقه النوازل (١/٢٦٢-٢٦٣)، والتلقيح الصناعي من ثمار مسيرة الطب (ص٢٠)، وزراعة الأجنة في ضوء الشريعة الإسلامية (٢/٦٩)، وأطفال الأنابيب بين العلم والشريعة (ص٥٣، ٨٦)، وبنوك النطف والأجنة (ص٧١)، وأطفال الأنابيب - الرحم الظفر للدكتور حسان حتوت (ص١٨٨-١٨٩).

اللقيحة في رحم امرأة متزوجة، وقد تزرع اللقيحة في رحم امرأة أخرى (متبرعة أيضاً) وعند الولادة يتم تسليم الطفل للزوجين العقيمين الذين دفعوا ثمن هذه العمليات كلها، وغير ذلك.

المسألة الثانية: حكم التلقيح الاصطناعي:

لما كان للتلقيح الاصطناعي طرق وأساليب مختلفة فإن إطلاق القول بالتحريم أو الجواز يُعدّ خطأ، لذا فإنني سأحاول بيان الحكم الشرعي من خلال النقاط التالية:

النقطة الأولى: ما كان من أساليب التلقيح الاصطناعي الداخلي أو الخارجي فيه طرف ثالث من غير الزوجين، سواء أكان منياً أو بويضاً أو رحمًا، أو كان بعد انتهاء عقد الزوجية، فهو أسلوب محرم شرعاً.

وهو قول عامة المعاصرين، وبه صدرت القرارات والتوصيات من كل من:

- ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام^(١)، وجاء في توصيتها:

"٥- أطفال الأنابيب (والرحم الطئر)، انتهت الندوة بالنسبة لهذا الموضوع إلى أنه جائز شرعاً، إذا تم بين الزوجين، أثناء قيام الزوجية، وروعت الضمانات الدقيقة الكافية لمنع اختلاط الأنساب. (وإن كان هناك من تحفظ حتى على ذلك؛ سداً للذرائع).

واتفق على أن ذلك يكون حراماً إذا كان في الأمر طرف ثالث، سواء أكان منياً أو بويضة أو جنيناً، أم رحمًا"^(٢).

- قرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي^(٣) والذي جاء فيه: "أولاً: أحكام عامة:

(١) المنعقدة في الكويت بتاريخ ١١ شعبان ١٤٠٣ هـ الموافق ٢٤ مايو ١٩٨٣ م.

(٢) ثبت ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام (ص ٣٥٠).

(٣) القرار الثاني في دورته الثامنة لعام ١٤٠٥.

(أ) إن انكشاف المرأة المسلمة على غير من يحل شرعاً بينها وبينه الاتصال الجنسي لا يجوز بحال من الأحوال إلا لغرض مشروع يعتبره الشرع مباحاً لهذا الانكشاف.

(ب) إن احتياج المرأة إلى العلاج من مرض يؤذيها، أو من حالة غير طبيعية في جسمها تسبب لها إزعاجاً، يعتبر ذلك غرضاً مشروعاً يبيح لها الانكشاف على غير زوجها لهذا العلاج. وعندئذ يتقيد ذلك الانكشاف بقدر الضرورة.

(ج) كلما كان انكشاف المرأة على غير من يحل بينها وبينه الاتصال الجنسي مباحاً لغرض مشروع يجب أن يكون المعالج امرأة مسلمة إن أمكن ذلك، وإلا فامرأة غير مسلمة، وإلا فطبيب مسلم ثقة، وإلا فغير مسلم، بهذا الترتيب.

ولا تجوز الخلوة بين المعالج والمرأة التي يعالجها إلا بحضور زوجها أو امرأة أخرى.

ثانياً: حكم التلقيح الاصطناعي:

١- إن حاجة المرأة المتزوجة التي لا تحمل، وحاجة زوجها إلى الولد تعتبر غرضاً مشروعاً يبيح معالجتها بالطريقة المباحة من طرق التلقيح الاصطناعي.

٢- إن الأسلوب الأول (الذي تؤخذ فيه النطفة الذكرية من رجل متزوج، ثم تُحقن في رحم زوجته نفسها في طريقة التلقيح الداخلي) هو أسلوب جائز شرعاً بالشروط العامة الآتية الذكر، وذلك بعد أن تثبت حاجة المرأة إلى هذه العملية لأجل الحمل.

٣- إن الأسلوب الثالث (الذي تؤخذ فيه البذرتان الذكرية والأنثوية من رجل وامرأة زوجين أحدهما للآخر، ويتم تلقيحها خارجياً في أنبوب اختبار، ثم تُزرع اللقيحة في رحم الزوجة نفسها صاحبة البويضة) هو أسلوب مقبول مبدئياً في ذاته بالنظر الشرعي، لكنه غير سليم تماماً من موجبات الشك فيما يستلزمه ويحيط به من ملاسبات، فينبغي أن لا يلجأ إليه إلا في حالات الضرورة القصوى، وبعد أن تتوافر

الشرائط العامة الآتفة الذكر.

٤- وفي حالتي الجواز الاثنتين يقرر المجمع أن نسب المولود يثبت من الزوجين مصدري البذرتين، ويتبع الميراث والحقوق الأخرى ثبوت النسب، فحين يثبت نسب المولود من الرجل والمرأة يثبت الإرث وغيره من الأحكام بين الولد ومن التحق نسبه به.

٥- وأما الأساليب الأخرى من أساليب التلقيح الاصطناعي في الطريقتين الداخلي والخارجي مما سبق بيانه فجميعها محرمة في الشرع الإسلامي لا مجال لإباحة شيء منها؛ لأن البذرتين الذكرية والأنثوية فيها^(١) ليستا من زوجين، أو لأن المتطوعة بالحمل هي أجنبية عن الزوجين مصدر البذرتين.

هذا ونظراً لما في التلقيح الاصطناعي بوجه عام من ملاسبات حتى في الصورتين الجائزتين شرعاً، ومن احتمال اختلاط النطف أو اللقائح في أوعية الاختبار، ولا سيما إذا كثرت ممارسته وشاعت، فإن مجلس المجمع الفقهي ينصح الحريصين على دينهم أن لا يلجئوا إلى ممارسته إلا في حالة الضرورة القصوى، وبمتهى الاحتياط والحذر من اختلاط النطف أو اللقائح^(٢).

- قرار مجمع الفقه الإسلامي لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي وجاء فيه: "وبعد التداول تبين للمجلس: أن طرق التلقيح الصناعي المعروفة في هذه الأيام، هي سبع: الأولى: أن يجري تلقيح بين نطفة مأخوذة من زوج وببيضة مأخوذة من امرأة ليست زوجته ثم تُزرع اللقيحة (Zygote) في رحم زوجته. الثانية: أن يجري التلقيح

(١) أي: الأساليب الأخرى.

(٢) قرارات مجلس المجمع الفقهي الإسلامي من دورته الأولى لعام ١٣٩٨ هـ حتى الدورة الثامنة عام ١٤٠٥ هـ (ص ١٥٤-١٥٦). وانظر نحوه في (ص ١٤٠-١٤١) عند القرار الخامس في دورته السابعة لعام ١٤٠٤ هـ.

بين نطفة رجل غير الزوج وبيضة الزوجة ثم تزرع تلك اللقيحة في رحم الزوجة. الثالثة: أن يجري تلقيح خارجي بين بذرتي زوجين، ثم تُزرع اللقيحة في رحم امرأة متطوعة بحملها. الرابعة: أن يجري تلقيح خارجي بين بذرتي رجل أجنبي وبيضة امرأة أجنبية، وتُزرع اللقيحة في رحم الزوجة. الخامسة: أن يجري تلقيح خارجي بين بذرتي زوجين، ثم تُزرع اللقيحة في رحم الزوجة الأخرى. السادسة: أن تؤخذ نطفة من زوج، وبيضة من زوجته، ويتم التلقيح خارجياً، ثم تُزرع اللقيحة في رحم الزوجة. السابعة: أن تؤخذ بذرة الزوج، وتُحقن في الموضع المناسب من مهبل زوجته أو رحمها تلقيحاً داخلياً.

وقرر: أن الطرق الخمسة الأولى كلها محرمة شرعاً، وممنوعة منعاً باتاً لذاتها، أو لما يترتب عليها من اختلاط الأنساب، وضياح الأمومة، وغير ذلك من المحاذير الشرعية. أما الطريقتان السادس والسابع فقد رأى مجلس المجمع أنه لا حرج من اللجوء إليهما عند الحاجة، مع التأكيد على ضرورة أخذ كل الاحتياطات اللازمة. والله أعلم^(١).

النقطة الثانية: ما يكون من التلقيح بين الزوجين، أثناء عقد الزوجية، فقد اختلفت أقوال المعاصرين، وقول الجمهور منهم الجواز بشروطه، ومن هذه الشروط:

- ١- أن يكون ذلك أثناء قيام عقد الزوجية بين زوجين.
- ٢- أن يكون ذلك برضى الزوجين.
- ٣- أن تثبت الضرورة أو الحاجة إلى هذه العملية لأجل الحمل^(٢).
- ٤- أن يغلب على ظن الطبيب أن هذه العملية ستعطي نتائج إيجابية.
- ٥- أن يتقيد انكشاف المرأة بقدر الضرورة.

(١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي (٣٤، ج ١، ص ٥١٥-٥١٦).
 (٢) والحاجة هنا ألا يكون للمرأة أولاد، وأن ذلك قد يؤدي إلى حالات مرضية نفسية. انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي (٣٤، ج ١، ص ٤٨٢).

- ٦- أن يكون المعالج امرأة مسلمة إن أمكن ذلك، وإلا فامرأة غير مسلمة، وإلا فطبيب مسلم ثقة، وإلا فغير مسلم، بهذا الترتيب.
- ٧- لا تجوز الخلوة بين المعالج والمرأة التي يعالجها إلا بحضور زوجها أو امرأة أخرى.

- ٨- أن تُراعى الضمانات الدقيقة الكافية لمنع اختلاط الأنساب.
- والجواز هو قول أكثر المعاصرين، وبه صدرت القرارات والتوصيات التي سبق ذكرها في النقطة السابقة.

- ومن الأدلة التي استدلت بها من بحث المسألة:

- أن حاجة المرأة إلى الولد تنزل منزلة الضرورة، إذ في عدم الحصول على الإنجاب انهدام للأسرة، وحصول قلق واضطراب نفسي لعدم إشباع غريزة الحصول على الولد، وفي الحصول على الولد الحفاظ على الأسرة، واكتمال السعادة النفسية والاجتماعية^(١).

- أن "حاجة المرأة المتزوجة التي لا تحمل، وحاجة زوجها إلى الولد تعتبر غرضاً مشروعاً يبيح معالجتها بالطريقة المباحة من طرق التلقيح الاصطناعي"^(٢).
- قاعدة: "إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما"، وقاعدة: "الضرر الأشد يُزال بالضرر الأخف".

وجه الدلالة منهما: أن عملية التلقيح الاصطناعي تؤدي إلى مفسدات متعددة، إلا أن مفسدة عدم الإنجاب هي أعظم ضرراً، خاصة عند اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة

(١) انظر: أطفال الأنابيب بين العلم والشريعة (ص ٥٠)، ومجموعة فتاوى دار الإفتاء المصرية وفتاوى لجنة الفتوى بالأزهر (الفتوى رقم ١٢٢٥)، وقرارات مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي من دورته الأولى لعام ١٣٩٨هـ حتى الدورة الثامنة عام ١٤٠٥هـ (ص ١٤٠، ١٥٤).

(٢) قرارات مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي من دورته الأولى لعام ١٣٩٨هـ حتى الدورة الثامنة عام ١٤٠٥هـ (ص ١٤١، ١٥٥).

لتفادي المحاذير المترتبة عليها^(١).

النقطة الثالثة: التلقيح الاصطناعي من أجل تحديد جنس المولود:

يستطيع الأطباء بفضل ما يسّر الله تعالى لهم من تحديد جنس المولود في عمليات التلقيح الاصطناعي، وذلك بطريقتين:

الأولى: الاختبارات الوراثية، فقبل زرع الأجنة الملقحة في الرحم يتمكن الأطباء من معرفة الأجنة الأنثوية من الأجنة الذكرية عن طريق إجراء بعض الاختبارات على هذه الأجنة، وبالتالي فإنه يمكن زرع الأجنة الذكرية أو الأنثوية حسب رغبة الوالدين.

الثانية: فرز الحيوانات المنوية، حيث يمكن للأطباء فصل الحيوانات المنوية الذكرية عن الحيوانات المنوية الأنثوية، حيث يتم تلقيح البيضة بنوع النطفة المرادة^(٢).
أما الحكم الشرعي لهذا التحديد، فيختلف الحكم فيه تبعاً لأسباب هذا التحديد، ففيه التفصيل الآتي:

أولاً: إذا كان تحديد جنس المولود لأجل تفادي بعض الحالات المرضية في بعض الأمراض الوراثية، حيث إنه إذا حملت الزوجة بأنثى في بعض الحالات، أو بذكر في بعض الحالات الأخرى، فإن ذلك يؤدي إلى وفاة الجنين أو إصابته بأمراض وراثية، وهذا التحديد لجنس المولود يعرف بالتحديد الطبي^(٣).

(١) انظر: أحكام الجنين (ص ٢٤٦).

(٢) انظر فيما سبق: الإرشاد الجيني للدكتور ناصر الميمان (ص ٨٢٢)، والهندسة الوراثية للدكتور إيهاب إبراهيم (ص ١٢١-١٢٢)، وقضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية (٢/ ٢٧٧-٢٧٩، ٢٨٤)، وجريدة الجزيرة (ع ١٠٩٥١، ص ٢٢).

(٣) انظر: العلاج الجيني للدكتور عبد الهادي مصباح (ص ١١٤، ١٢٥)، وجريدة الجزيرة (ع ١٠٩٥١، ص ٢٢)، ومواقع الشبكة الإلكترونية التالية:

<http://www.shefa-online.net/news/displayArticle.asp?aid=341&x=>

<http://www.islamonline.net/livedialogue/arabic/Browse.asp?hGuestID=P0nhGg>

فهذا التحديد الطبي لجنس المولود يعدّ من الضروريات، ونوع من أنواع التداوي المأمور به، لذا فقد نُقل الاتفاق على جوازه^(١).

وجوازه هو مقتضى قول جمهور المعاصرين الذين أجازوا التلقيح الاصطناعي لوجود الضرورة، وهذا النوع من التلقيح قد توفرت فيه الضرورة الداعية إليه.

ثانياً: أما إذا كان تحديد جنس المولود لمجرد اختيار الذكر أو الأنثى، وهو ما يعرف بتحديد الجنس الاجتماعي، وهو أكثر شيوعاً من التحديد الطبي^(٢)، فقد اتفق المعاصرون على عدم جواز التحكم في تحديد جنس الجنين إذا كان ذلك على مستوى الأمة^(٣).

واختلف القائلون بجواز التلقيح الاصطناعي فيما إذا كان هذا التحديد على مستوى الأفراد إلى قولين:

القول الأول: أن التلقيح الاصطناعي من أجل هذا الغرض غير جائز. وهو قول أكثر المعاصرين^(٤)، وهو مقتضى قول جمهور المحييين للتلقيح الاصطناعي، حيث اشترطوا الضرورة أو الحاجة، ولا توجد هنا تلك الضرورة أو الحاجة للحوء إلى التلقيح الاصطناعي مع إمكانية الإنجاب بالتلقيح الطبيعي.

القول الثاني: أن التلقيح الاصطناعي من أجل هذا الغرض مشروع مع تحقق

(١) نقل هذا الاتفاق الدكتور إياد إبراهيم في كتابه الهندسة الوراثية (ص ١٣١).

(٢) انظر: العلاج الجيني للدكتور عبد الهادي مصباح (ص ١٢٥)، والإرشاد الجيني للدكتور ناصر الميمان (ص ٨٢٢)، ومواقع الشبكة الإلكترونية السابقة.

(٣) انظر: الهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع (ص ١٣٢)، وثبت ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام (ص ١٢٢، ٣٤٩)، وقضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية (٢/ ٢٩٩، ٣٠٢).

(٤) انظر: قضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية (٢/ ٢٩٦ - ٣٠٨)، وثبت ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام (ص ٩٩ - ١٠٠، ١٠٩ - ١١١)، والهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع للدكتور إياد أحمد إبراهيم (ص ١٣١).

الشروط الأخرى. وهو قول بعض المعاصرين^(١).

ومن أدلة من قال بالمنع: بأن في عمليات التلقيح الاصطناعي الكثير من المحاذير، فتمنع عمليات التلقيح الاصطناعي من أجل التحديد الاجتماعي لجنس المولود سداً لذريعة الوقوع في هذه المحاذير، مع عدم توفر الضرورة أو الحاجة إلى ذلك^(٢). وردوا على القائلين بالجواز بأن ما ذكروه من مصالح هي عبارة عن مصالح موهومة، ولا توجد الضرورة أو الحاجة لاختيار جنس الجنين^(٣).

المطلب الثاني: إبراز أثر القاعدة في المسألة:

كان لقاعدة (الضرورات تبيح المحظورات) أثر في توضيح ما يجوز وما لا يجوز من عمليات التلقيح الاصطناعي المتنوعة والمتعددة، وبيان ذلك في الآتي:

هناك عدد من المحظورات الواقعة والمتوقعة في عملية التلقيح الاصطناعي الداخلي والخارجي، ولكن ذلك لم يمنع العلماء المعاصرين من القول بجواز بعض أشكال تلك العمليات، وإنما كان ذلك نظراً وإعمالاً لهذه القاعدة (الضرورات تبيح المحظورات) وقاعدة (الحاجة تُنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة) وقاعدة (إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما) وذلك فيما يلي:

- التلقيح بين الزوجين أثناء عقد الزوجية، في حال وُجدت حاجة المرأة إلى الولد، إذ في عدم الحصول على الإنجاب الهدام للأسرة، وحصول قلق واضطراب نفسي لعدم إشباع غريزة الحصول على الولد، وفي الحصول على الولد الحفاظ على الأسرة،

(١) انظر: قضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية (٢/٢٩٩، ٣٠٣-٣٠٤)، موقف الإسلام من الأمراض الوراثية للدكتور محمد شير (ص٣٣٩)، وقضايا فقهية في الجينات البشرية للدكتور عارف علي عارف (ص٧٨٨)، وثبت ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام (ص١٠٤-١٠٥).

(٢) انظر: قضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية (٢/٢٩٦، ٣٠٨).

(٣) انظر: الهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع للدكتور إياد إبراهيم (ص١٢٦).

واكتمال السعادة النفسية والاجتماعية.

ومن خلال القاعدة (ما أبيض للضرورة يقدر بقدرها) وقاعدة (ما جاز لعذر بطل بزواله)، فإن الجواز في هذه الحال ينبغي أن يقتصر فيه على المولود الأول فقط، إذ به تُسد تلك الحاجة، وتزول دواعي إجراء تلك العملية.

- التلقيح الاصطناعي الذي غرضه التحديد الطبي لجنس المولود، وقضية الضرورة واضحة فيه.

ومن الآثار المهمة لهذه القاعدة أن بعض العلماء نظروا إلى التلقيح الاصطناعي الداخلي بنظرة أقل حظراً من التلقيح الاصطناعي الخارجي، فقالوا في الداخليه أسلوب جائز شرعاً بالشروط العامة، وذلك بعد أن تثبت حاجة المرأة إلى هذه العملية لأجل الحمل.

أما في الخارجي فقالوا: (هو أسلوب مقبول مبدئياً في ذاته بالنظر الشرعي، لكنه غير سليم تماماً من موجبات الشك فيما يستلزمه ويحيط به من ملاسبات، فينبغي أن لا يلجأ إليه إلا في حالات الضرورة القصوى، وبعد أن تتوافر الشرائط العامة).

فاكتفوا في التلقيح الداخلي بوجود الحاجة، بينما طلبوا في التلقيح الخارجي توفر الضرورة لا الحاجة.

ومع ذلك فقد منع المعاصرون بعض أساليب التلقيح الاصطناعي مع أن (الضرورات تبيح المحظورات)، ولكن نظروا إلى الشرط الثاني للقاعدة (بشرط عدم نقصائها عنها)، وأعملوا قاعدة (الضرر لا يزال بالضرر) وذلك في كل أساليب التلقيح الاصطناعي الداخلي أو الخارجي التي يحصل فيها تدخل طرف ثالث من غير الزوجين، فلم ينظروا إلى الحاجة أو الضرورة الداعية لإجراء التلقيح نظراً للأضرار المترتبة على إجراء التلقيح من اختلاط الأنساب، وضياح الأمومة، وغير ذلك من المحاذير الشرعية.

وكذلك منع جمهور المعاصرين التلقيح الاصطناعي من أجل تحديد جنس المولود لمجرد اختيار الذكر أو الأنثى، وهو ما يعرف بتحديد الجنس الاجتماعي، وذلك لانعدام الضرورة التي تدعو إلى إجراء عملية التلقيح الاصطناعي، أو لأن الحاجة إلى إجراء هذا النوع من التلقيح لم تتوفر فيها شروط تنزيلها منزلة الضرورة إذ إن الشدة الباعثة على مخالفة الحكم الشرعي الأصلي لم تبلغ درجة الحرج غير المعتاد.

المبحث الثاني: تطبيق القاعدة على العلاج الوراثي (Gene Therapy):

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عرض موجز لمسألة العلاج الوراثي.

المطلب الثاني: إبراز أثر القاعدة في المسألة.

المطلب الأول: عرض موجز لمسألة العلاج الوراثي، وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: تعريف العلاج الوراثي وأهميته:

العلاج الوراثي هو: "تصحيح عمل المورثات التي لا تؤدي وظيفتها الصحيحة؛ إما بإصلاحها أو باستبدالها، أو إعطاء المريض إفرازات هذه المورثات"^(١).

ومن هنا نعلم أن للعلاج الوراثي طريقتين، هما:

الطريق الأول: إصلاح المورث الذي حدث منه الخلل، إما بإزاحته بالكلية ووضع

مورث سليم مكانه، أو بتعديل في المورث (الجين) المعطوب^(٢)،^(٣).

(١) انظر: الهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع للدكتور إباد إبراهيم (ص ١٢٦).

(٢) انظر: لمحّة حول ندوة "الوراثة والهندسة الوراثية..." للدكتور أحمد الجندي (ص ٢٨)، وقراءة الجينوم البشري للدكتور حسان حتحات (ص ٢٧٩)، والوصف الشرعي للجينوم البشري والعلاج الجيني للدكتور عجيل النشمي (ص ٥٥٥)، العلاج الجيني للدكتور عبد الهادي مصباح (ص ٥٨)، والعصر الجديد للطب للدكتور خالد جلي (ص ٣٧)، والعلاج بالهندسة الوراثية د. مصطفى فهمي (ص ١١٩)، وتكنولوجيا العلاج الجسدي الجيني د. وجدي سواحل (ص ١٣٥)، وقضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية (١٨١/٢).

(٣) كما حدث على الطفلتين (سينثيا) و (أشانتني)، فقد ولدت الطفلتان وهما تعانيان من عيب وراثي يتمثل في عدم إنتاج إنزيم: (Adenosine deaminases) يعمل نقصه على موت خلايا الدم النائية=

الطريق الثاني: عن طريق استخلاص مورث سليم من إنسان سليم، وزرعه والحصول على إفرازاته وإعطائها كدواء لمريض مورثه معطوب لا يفرز هذا الإفراز^(١)،^(٢).

وأهمية هذا النوع من العلاج بطريقه من حيث أنه تُناط به آمال كبيرة لعلاج العديد من الأمراض كالسرطانات والإيدز وغيرها من الأمراض المستعصية، "والمعالجات السريرية للمرضى، والأبحاث التجريبية عليهم، يدلان على أن تطبيقات مستقبلية تنتظر هذا النوع من المعالجة، ويقرر الأطباء والعلماء أن تطبيقاتها ستكون لأمراض واسعة الانتشار تطال الملايين من مرضى العالم، مثل: السرطانات، التهاب الكبد الفيروسي، الإيدز، أمراض قلبية وعائية (مثل فرط الكولوسترول العائل، تصلب الشرايين)، أمراض عصبية مثل داء باركنسون ومرض الزهايمر"^(٣).

(T-cells) مما يؤدي بطبيعة الحال إلى التأثير على جهاز المناعة لديهما. لذا فقد حُقنت الطفلة (أشانتي) عام ١٩٩٠م بالخلايا المعالجة وراثياً، وكرر حقن مثل هذه الخلايا للمورث المسؤول عن الأنزيم المذكور عدة مرات. وفي عام ١٩٩١م خضعت الطفلة (سيتشيا) لنفس الإجراء.

وكانت نتيجة علاج الطفلتين نتيجة جيدة. وكانت هذه أول محاولة ناجحة لهذا الطريق من العلاج الوراثي، وأصبح الآن الكثير من التجارب لعلاج مختلف الأمراض بهذا الطريق من العلاج الوراثي.

انظر: الكائنات وهندسة المورثات د. صالح كريم (ص ١٢٢)، العلاج الجيني د. مصباح (ص ٥٨-٦٣).

(١) انظر: قراءة الجينوم البشري د. حنوت (ص ٢٧٩)، والوصف الشرعي للجينوم البشري والعلاج الجيني للدكتور النشمي (ص ٥٥٤)، والعلاج بالهندسة الوراثية للدكتور مصطفى فهمي (ص ١١٦-١١٨).

(٢) كاستخلاص المورث المسؤول عن إفراز الإنسولين من إنسان سليم، فيزرع ذلك المورث في نوع من البكتريا ويترك ليتكاثر، فينتج كميات كبيرة من الأنسولين البشري، يُعطى لعلاج مرضى السكر.

وكان هذا أول نوع من أنواع العلاج الوراثي بهذه الطريقة وذلك في العام ١٩٨٢م.

انظر: الوصف الشرعي للجينوم البشري والعلاج الجيني للدكتور عجيل النشمي (ص ٥٥٤)، ونظرات فقهية في الجينوم البشري (ص ٧٣٦-٧٣٧)، والهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع (ص ٨٧).

(٣) الكائنات وهندسة المورثات للدكتور صالح كريم (ص ١٢٢-١٢٣).

لهذا كله وغيره فقد عُدَّ العلاج الوراثي الثورة الرابعة في الميدان الطبي^(١).

المسألة الثانية: مجالات العلاج الوراثي (الجيني):

يشمل العلاج الوراثي بطريقة إزاحة المورث المعطوب نوعين من الخلايا الآدمية:

١- الخلايا الجسدية (Somatic cells)^(٢):

ومن أمثلة العلاج الوراثي للخلايا الجسدية معالجة مرضى نزف الدم الوراثي (الناعور: Haemophylia)، حيث يعاني المريض من عدم قدرة الدم على التجلط، فيُعالج المريض عن طريق استنبات الخلايا المراد معالجتها خارج الجسم ومكاثرتها، ثم تُحقن بها الفيروسات الناقلة المعدلة وراثياً والحاملة للمورث السليم العلاجي، فتقوم الفيروسات المعدلة وراثياً بوظيفتها في الخلايا المستنبطة، ثم تُعاد هذه الخلايا المعدلة وراثياً إلى جسم المريض. وقد يتم إدخال الفيروسات المعدلة في جسم المريض مباشرة دون أخذ خلاياه، وتتم عملية التصحيح المورثي داخل خلايا المريض^(٣).

وتتم حالياً محاولات العلاج الوراثي باستخدام إحدى الطرق التالية:

أ- يتم أولاً عزل الخلية المريضة، ثم زراعتها، ثم ينقل إليها المورث (الجين) المرغوب فيه، ثم تعاد مرة أخرى إلى المريض.

ب- يتم نقل المورث المرغوب فيه إلى الخلايا المريضة، وهي مكانها داخل الجسم،

(١) أما الثورات الثلاث السابقة فهي: ١- العلاج بالإجراءات الصحية العامة، والتدابير الوقائية.

٢- العلاج في الجراحات الطبية بالتخدير. ٣- العلاج باستعمال اللقاحات والمضادات الحيوية.

انظر: الاستفادة من الهندسة الوراثية في الحيوان والنبات للدكتور محمد الروكي (ص ٢١١).

(٢) انظر: الوصف الشرعي للجنين البشري والعلاج الجيني (ص ٥٥٥)، والهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع (ص ٩٢)، والهندسة الوراثية من المنظور الشرعي للدكتور عبد الناصر أبو البصل (ص ٧٠٤)، وتكنولوجيا العلاج الجسدي الجيني للدكتور وجدي سواحل (ص ١٣٥-١٣٦)، وقضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية (١٨٣/٢).

(٣) انظر: الهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع (ص ٩٣)، وقضايا طبية معاصرة في ضوء

الشريعة الإسلامية (١٨٤/٢).

وذلك باستخدام ناقلات المورثات التي لها المقدرة على توجيه الجينات إلى أماكن محدودة داخل الجسم.

ج- يتم نقل المورث المرغوب فيه إلى الخلايا المريضة عن طريق الاستنشاق من خلال جهاز خاص. وتستخدم هذه الطريقة في حالة تليفات الرئتين فقط^(١).

٢- الخلايا الجنسية (Germ cells): الحيوان المنوي أو البيضة أو البيضة الملقحة^(٢).

ولا تختلف طريقة العلاج الوراثي للخلايا الجنسية عن طريقة العلاج الوراثي للخلايا الجسدية، إلا أن النتيجة المترتبة عليها تختلف، من حيث إن الخلايا الجنسية تنقل الصفات الوراثية للأجيال المتعاقبة، فعلاج المورث هنا لا يؤثر فقط على المادة الوراثية للشخص المريض، بل على المخزون الوراثي لذريته أيضاً. فالمورث الذي يتم نقله إلى الخلية الجنسية سيصبح ثابتاً في التركيب الوراثي للإنسان، وعليه ستوارثه الأجيال، وعلى المدى البعيد سيكون التأثير على مجموع الصفات الوراثية للبشرية جمعاء.

وبما أن عواقب العلاج الوراثي لم تعرف يقيناً حتى الآن وخاصة على مداها البعيد، فإن العلماء لم يطبقوا هذا العلاج على الخلايا الجنسية على الإنسان حتى الآن^(٣).

(١) انظر هذه النقاط في: تكنولوجيا العلاج الجسدي الجيني للدكتور وجدي سواحل (ص ١٣٦).
 (٢) انظر: لمحّة حول ندوة "الوراثة والهندسة الوراثية..." للدكتور أحمد الجندي (ص ٢٨)، والوصف الشرعي للجينوم البشري والعلاج الجيني (ص ٥٥٥)، والهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع (ص ٩٢)، والهندسة الوراثية من المنظور الشرعي (ص ٧٠٤)، وتكنولوجيا العلاج الجسدي الجيني (ص ١٣٦)، وقضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية (١٨٣/٢).
 (٣) انظر: الهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع (ص ٩٦-٩٧)، وتكنولوجيا العلاج الجسدي الجيني (ص ١٣٦)، والطب الوراثي .. وحافة الخطر للدكتور مصطفى فهمي (ص ٨٥)، وقضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية (١٨٤/٢-١٨٥).

المسألة الثالثة: مضار العلاج الوراثي (الجيني):

إن تطبيق العلاج الوراثي على الإنسان يتوقع منه الأخطار التالية^(١):

١- احتمالية الضرر أو الوفاة بسبب الفيروسات التي تُستخدم في النقل الوراثي، وقد وُجدت بالفعل بعض المضاعفات والأعراض الجانبية من جراء استخدام هذه الفيروسات.

٢- الفشل في تحديد موقع المورث على الشريط الصبغي للمريض قد يسبب مرضاً آخر ربما أشدّ ضرراً.

٣- احتمال أن تسبب المورثة المزروعة نمواً سرطانياً.

٤- عند استخدام المنظار الوراثي (الجيني) في معالجة الأجنة قبل ولادتها قد يؤدي إلى مضاعفات خطيرة على حياة الأم أو الجنين.

٥- ارتفاع نسبة النتائج السلبية الخطيرة، نتيجة عدم توفر أخصائيين على درجة عالية من التدريب في مجال الهندسة الوراثية، مما قد يجعل الباب مفتوحاً أمام الأطباء غير المتخصصين، وبالتالي ارتفاع نسبة هذه النتائج السلبية الخطيرة.

٦- قد تفقد المورثة المزروعة شيئاً من وظائفها مما يؤدي إلى أمراض أخرى غير معروفة.

٧- استخدام العلاج الوراثي (الجيني) في الخلايا الجنسية لا لأجل العلاج، بل لأجل تغيير الصفات الوراثية غير المرغوبة عند الشخص، كتغيير لون العينين مثلاً، أو صفات القوة أو صفات الذكاء وغيرها.

(١) انظر: الكائنات وهندسة المورثات د. كريم (ص ١٢٦-١٢٧)، والعلاج الجيني د. مصباح (ص ٦٣، ٦٥-٦٦، ٢٠٩)، والجينات ومستقبل الإنسان (ص ٣٥)، وقضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة (١٨٥/٢، ٢٣٣).

المسألة الرابعة: حكم العلاج الوراثي (الجيني):

أما عن حكم العلاج الوراثي، فيمكن توضيحه وتفصيله في النقاط التالية:

النقطة الأولى: من حيث طريقي العلاج الوراثي في الخلايا الجسدية فقد قابلجواز هذا النوع من العلاج جمهور العلماء المعاصرين، وبه صدرت التوصيات والقرارات الجمعية التالية:

- توصية ندوة "الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني- رؤية إسلامية"^(١) حيث جاء فيها ما نصه: "ورأت الندوة جواز استعمالها [أي: الهندسة الوراثية] في منع المرض أو علاجه أو تخفيف أذاه، سواء بالجراحة الجينية التي تبدل جيناً بجين، أو تولج جيناً في خلايا مريض، وكذلك إيداع جين من كائن في كائن آخر للحصول على كميات كبيرة من إفراز هذا الجين لاستعماله دواء لبعض الأمراض..."^(٢).

- قرار المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي^(٣) بجواز العلاج الوراثي، حيث جاء فيه ما نصه: "ثانياً: الاستفادة من علم الهندسة الوراثية في الوقاية من المرض أو علاجه أو تخفيف ضرره، بشرط أن لا يترتب على ذلك ضرر أكبر"^(٤).

- وبه صدر قرار جمعية العلوم الطبية الإسلامية الأردنية^(٥)، حيث جاء فيه ما نصه: "الموضوع الثالث: العلاج بالمورثات:

(١) المنعقدة في دولة الكويت في الفترة من ٢٣-٢٥ جمادى الآخرة ١٤١٩هـ الموافق ١-١٥ أكتوبر ١٩٩٨م.

(٢) ثبت أعمال ندوة "الوراثة والهندسة الوراثية..." (ص ١٠٤٨).

(٣) وهو القرار الأول في الدورة الخامسة عشرة، المنعقدة في مكة المكرمة، التي بدأت في ١١ رجب ١٤١٩هـ.

(٤) قرارات المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي الدورة الخامسة عشرة (ص ١٣-١٤)، أو قرارات مجلس المجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة. الدورات من الأولى إلى السادسة عشرة (ص ٣١٢).

(٥) وذلك في ندوة أقامتها جمعية العلوم الطبية الإسلامية المنبثقة عن نقابة الأطباء الأردنية عن الاستنساخ.

أجاز الفقهاء الحضور استعمال تقانات الهندسة الوراثية لإدخال جينات أو مواد نووية سليمة إلى جسم الإنسان المكتمل المصاب بمرض وراثي، بقصد العلاج من ذلك المرض، وذلك ضمن الضوابط الشرعية، ومنها حصول الطمأنينة أن هذا الإجراء لا يؤدي إلى ضرر أكثر من النفع ...^(١).

وهذا الجواز يُشترط له:

١- إجراء البحوث التجريبية ودراسة المآلات والنتائج الناجمة عن هذا العلاج قبل

تطبيقه على البشر.

٢- أن يكون العلاج الوراثي هو الوسيلة الوحيدة لعلاج المرض ولا توجد وسيلة

أخرى أقل منه خطراً.

٣- أن تغلب مصالح العلاج على مفاسده، وأن لا يترتب على العلاج ضرر أكبر.

٤- الحفاظ على السرية الكاملة للنتائج.

٥- رعاية أحكام الشريعة الإسلامية القاضية باحترام حقوق الإنسان وكرامته^(٢).

- ومن أدلة الجواز التي ذكرها من بحث المسألة:

١- قاعدة: (الضرر يزال)، فهذه القاعدة تدل بعمومها على جواز إزالة الضرر

سواء كان الضرر في الأعضاء الظاهرة أو في غيرها كالمورثات^(٣).

٢- قاعدة: (الضرورات تُبيح المحظورات)، حيث إن العلاج الوراثي من

الضرورات؛ إذ فيه إنقاذ لبعض المرضى من الموت^(٤).

(١) انظر: قضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية (٢/٢٦٩-٢٧٠).

(٢) انظر: الهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع (ص ٩٥)، والهندسة الوراثية من المنظور الشرعي (ص ٧٠٦)، وقرارات المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي، الدورة الخامسة عشرة (ص ١٣-١٤).

(٣) انظر: المواكبة الشرعية لمعطيات الهندسة الوراثية للدكتور عبد الستار أبو غدة (ص ٥٨٧).

(٤) انظر: قضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية (٢/١٨٨).

النقطة الثانية: وأما العلاج الوراثي في الخلايا الجنسية، فقد اتفقوا على تحريمه فيما إذا كانت المورثات من شخص آخر غير المريض^(١)، وذلك لأنها في حكم التلقيح بين خلية امرأة، وماء رجل أجنبي، فالتلقيح إنما هو لتكوين الجنين بصفات أبويه الشرعيين، وإدخال المورث السليم في شخص آخر إنما هو جزء من التلقيح أو تعديل الصفات^(٢).

وبه صدرت توصية ندوة "الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني- رؤية إسلامية". حيث جاء فيها ما نصه:

"ورأت الندوة جواز استعمالها [أي: الهندسة الوراثية] في منع المرض أو علاجه أو تخفيف أذاه ... مع منع استخدام الهندسة الوراثية على الخلايا الجنسية grem cells لما فيه من محاذير شرعية"^(٣).

وهذا عام يشمل فيما إذا كانت المورثات من المريض نفسه أو كانت من شخص غير المريض.

النقطة الثالثة: وأما العلاج الوراثي (الجيني) في الخلايا الجنسية فيما إذا كانت المورثات من نفس الشخص أو من أحد الزوجين، فقال جمهور المعاصرين: إنه لا يجوز، وعليه توصية ندوة "الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني- رؤية إسلامية" كما سبق.

(١) انظر: الوصف الشرعي للجينوم البشري والعلاج الجيني (ص ٥٥٩)، والمواكبة الشرعية لمعطيات الهندسة الوراثية للدكتور عبد الستار أبو غدة (ص ٥٩٠)، وثبت أعمال ندوة "الوراثة والهندسة الوراثية..." (ص ٦٠١، ٦٠٢)، والهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع (ص ٩٨)، والهندسة الوراثية من المنظور الشرعي (ص ٧٠٨)، ومجلة مجمع الفقه الإسلامي (١١٤، ج ٣، ص ٥٨٦).

(٢) انظر: الهندسة الوراثية من المنظور الشرعي للدكتور عبد الناصر أبو البصل (ص ٧٠٨).

(٣) ثبت أعمال ندوة "الوراثة والهندسة الوراثية..." (ص ١٠٤٨).

ومن الأدلة التي ذكرها بعض من بحث المسألة:

١- أن العلاج الوراثي للخلايا الجنسية غير ضروري، لوجود تقنيات أسهل يمكن استخدامها لمنع المورث المسبب للمرض من أن يورث، وذلك باستخدام تشخيص البويضات الملقحة قبل الغرس في الرحم، عن طريق التلقيح الاصطناعي، فنقوم باستبعاد البويضات المريضة وغرس البويضات السليمة. كما أنه بهذه الطريقة نتجنب المحاذير المترتبة على العلاج الوراثي^(١).

٢- قاعدة: (لا ضرر ولا ضرار)، فالعلماء لم يتمكنوا من التحكم بهذا العلاج إلى الآن، فأى ضرر يحصل للمعالج فإنه سينتقل إلى نسله من بعده، وهذا من الضرر الذي يجب رفعه^(٢).

المطلب الثاني: إبراز أثر القاعدة في المسألة:

أثر قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات) والقواعد الملحقة بها في هذه المسألة يتضح في العلاج الوراثي في الخلايا الجسدية إذ استند العلماء للقول بجوازه إلى قاعدة: (الضرر يزال)، وقاعدة: (الضرورات تُبيح المحظورات). فإنه وإن كان للعلاج الوراثي ما له من أمور تدعو إلى حظره إلى أنهم تجاوزها لأجل ضرورة العلاج.

ولكن ومع ذلك فإنهم نظروا إلى قيود القاعدة لما انتقلوا إلى الكلام على العلاج الوراثي في الخلايا الجنسية، فاتفقوا على تحريمه فيما إذا كانت المورثات من شخص آخر غير المريض، وذلك لأنها في حكم التلقيح بين خلية امرأة، وماء رجل أجنبي. فـ(الضرر لا يزال بالضرر)، و(إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً

(١) انظر: الهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع للدكتور إياد أحمد إبراهيم (ص ٩٧-٩٨).

(٢) انظر: البنوك الطبية البشرية (ص ٧٠٨).

بارتكاب أخفهما).

وقل مثل ذلك في العلاج الوراثي في الخلايا الجنسية فيما إذا كانت المورثات من نفس الشخص أو من أحد الزوجين، عند جمهور المعاصرين، إضافة إلى عدم توفر الضرورة في مثل هذا النوع من العلاج، فلا يجوز حينها تجاوز أضرار الهندسة الوراثية آنفة الذكر. والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث: تطبيق القاعدة على عمليات سحب وحقن الشحم:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عرض موجز لعمليات سحب وحقن الشحم.

المطلب الثاني: إبراز أثر القاعدة في المسألة.

المطلب الأول: عرض موجز لعمليات سحب وحقن الشحم، وفيه ثلاث

مسائل: المسألة الأولى: في بيان عملية سحب الشحم:

عمليات سحب الشحم، تُعرف باسم (شفط الشحم).

وقد بحثت عن أصل كلمة (شفط) فلم أصل إلى نتيجة، ومادة (ش ف ط) في اللغة العربية غير موجودة أصلاً.

لذا فاستخدام عبارة (سحب الشحم) أصبح لغة.

فالسحب هو: جَرُّكَ الشَّيْءَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ^(١)، و"السين والحاء والتاء أصل

صحيح يدلّ على جرّ شيء مبسوط ومدّه..."^(٢).

وعلى كلٍ فهذه العملية هي عبارة عن سحب جزء من الخلايا الدهنية تحت

(١) انظر: القاموس المحيط ٨١/١، ولسان العرب ٤٦١/١.

(٢) معجم المقاييس في اللغة (ص ٥٠٩).

الجلد^(١).

وهذه الخلايا الدهنية هي عبارة عن الأوعية التي يُخزّن الجسم فيها الشحم، وزيادة الشحم المخزنة في هذه الأوعية يعني ازدياد وزن الجسم، وبعد سنّ البلوغ يتوقف الجسم عن صنع خلايا دهنية جديدة، وبإجراء عملية سحب الشحم سوف يقلّ عدد الأوعية التي يُخزّن الجسم فيها الشحم^(٢).

لذا فإن إجراء عملية سحب الشحم يجب أن يتبعه تقليل الأكل وزيادة الجهد البدني، أما الاستمرار على نمط الحياة التي أدت إلى تكوين الدهون، فإن ذلك سيؤدي أخطار، لأنه من المتوقع أن يقوم الجسم بتخزين الدهون في أعضاء وأماكن أخرى مثل الكبد، وقد يُصاب الإنسان بما يسمى "الكبد الدهني"، وقد تتجمع الدهون حول الأحشاء، فيكبر البطن ويشكل خطراً على القلب، ثم إذا لم تجد مكاناً تجمعت في الأوعية الدموية حتى يصيبها التصلب مما يؤدي إلى ارتفاع ضغط الدم وإرهاق القلب والإصابة بالجلطات الدموية^(٣).

هذا مع ما اكتشفه العلماء مؤخراً من أن سحب (شفط) الشحوم يؤدي إلى إضعاف جهاز المناعة^(٤).

وعمليات سحب الدهون أنواع بحسب المكان المراد سحب الشحم منه، إذ يتم سحب الشحم من أماكن مختلفة من الجسم، وهي: البطن، والورك، والأرداف،

(١) انظر: مواقع الشبكة الإلكترونية التالية:

http://www.lahaonline.com/Health/Teens/a1-10-03-2004.doc_cvt.htm

<http://www.pioneer-cosmo.com/arabic/fatsuc.phtml>

http://www.cosmesurge.com/arabic/procedures/lipo/lipo_2.htm

(٢) انظر: مواقع الشبكة الإلكترونية السابقة.

(٣) انظر الموقع التالي: http://www.lahaonline.com/Health/Teens/a1-10-03-2004.doc_cvt.htm

(٤) انظر: موقع الشبكة الإلكترونية التالي: <http://www.alnilin.com/women/Gamal40htm>

والفخذ، والركبة، والخذين، وتحت الذقن، والعنق، والثديين، والجفن السفلي، والجفن العلوي^(١).

وهي عمليات مشتهرة ومنتشرة، دافعها الحقيقي عدم الرضا عن عدم تناسق الجسم الناجم عن تراكم الشحم في هذه المناطق من الجسم، وهدفها التشبيب وتحسين المنظر الجمالي وتناسق الجسم^(٢)، إلا في حالتين - فيما وقفت عليه^(٣) - وذلك في:

١ - سحب الشحم من البطن في بعض حالات ترهل البطن المرضية^(٤)، وسحب الشحم هنا عبارة عن نوع من أنواع علاج هذا المرض.

٢ - سحب الشحم من الجفن العلوي، فإنه قد يُقصد به علاج بعض مشاكل الإبصار التي يسببها تهدل^(٥) الجفون^(٦).

(١) انظر: جراحة التجميل إلى أين؟ (ص٥٦)، وإعادة إنشاء الثدي للدكتور عادل ولسن (ص٧٩)، والعمليات الجراحية وجراحة التجميل (ص١٥٠، ١٥١)، وترهل البطن للدكتور خالد طنطاوي (ص٨٥)، ونساؤنا وأدوات التجميل للدكتور عادل العبد الجبار (ص٢٧)، ومجلة طببيك الخاص (٣٩١ع)، ص٢٤-٢٥، والجديد في الجراحة التجميلية للدكتورة منار مراد، وجريدة الجزيرة (١٠٩٧١ع)، ص٣٤، ومواقع الشبكة الإلكترونية:

<http://www.pioneer-cosmo.com/arabic/fatsuc.phtml>

http://www.cosmesurge.com/arabic/procedures/lipo/lipo_2.htm

(٢) انظر: جراحة التجميل إلى أين؟ ص٥٥، ٥٦، ٥٧، ونساؤنا وأدوات التجميل للدكتور عادل العبد الجبار (ص٢٧)، والجديد في الجراحة التجميلية للدكتور منار مراد، ومواقع الشبكة الإلكترونية السابقة.

(٣) وهذا القيد مهم، إذ قد يوجد فعلاً أو تستجد بعض عمليات سحب الشحم لأمر غير التشبيب وتحسين المنظر، بل لأمر علاجية غير ما سيأتي، والله أعلم.

(٤) انظر: ترهل البطن للدكتور خالد عبد العزيز طنطاوي (ص٨٥).

ومرض ترهل البطن، كما عرّفه هذا المصدر (ص٨٣-٨٥) هو: وجود فتق في الجدار الأمامي للبطن، فتضعف عضلات البطن، وتتجمع الدهون بكثرة في البطن. وعلاجه طرق متعددة منها شفط الدهون.

(٥) التهدل: الاسترخاء والتدلي. انظر: لسان العرب (٦٩٢/١١).

(٦) انظر: جريدة الجزيرة (١٠٩٧١ع)، ص٣٤.

المسألة الثانية: في بيان عملية حقن الشحم:

المراد بالحقن: الحبس، واحتقنَ المريضُ بالحقنة؛ وهي أن يُعطى المريضُ الدواءَ من أسفلِهِ وهي معروفة عند الأطباء. والحقنة: المَعِدَة صفة غالبية لأنها تحقنُ الطعامَ. وكلّما مَلَأَتْ شيئاً أو دَسَسْتَهُ فِيهِ فَقَدْ حَقَنْتَهُ؛ ومنه سُمِّيَتِ الحَقْنَةُ^(١).

وعملية حقن الشحم هي عكس عملية سحبه، ففيها ملء أماكن مخصوصة من الجسم سيأتي بيانها قريباً، إن شاء الله تعالى.

إلا أن إعادة حقن الشحم لا تعني عودة الخلايا الدهنية إلى عملها السابق، بل تُعاد على شكل خلايا دهنية ميتة، ويقوم الجسم بامتصاص كميات لا بأس بها منها^(٢).

وتختلف عمليات حقن الشحم باختلاف الموضع المراد حقن الشحم فيه، ومنها: حقن الشحم في الخدين والوجه لمعالجة التجاعيد لتعود الاستدارة والحوية^(٣)، وحقن الشحم في العضو الذكري^(٤)، وعمليات إعادة بناء الثدي بعد الاستئصال حيث يتم أخذ شحوم وجلود وعضلات وأوعية دموية من الجسم نفسه ومن ثم إعادة تشكيل الثدي^(٥)، وعمليات تكبير الشفتين عن طريق حقنها بالشحم^(٦)، وعملية تحميل الثدي

(١) انظر: لسان العرب ١٢٥/١٣-١٢٦.

(٢) انظر: جراحة التجميل إلى أين؟ ص ٥٧، ومجلة طبيبك الخاص (ع ٤٠٢، ص ١٤).

(٣) انظر: جراحة التجميل إلى أين؟ (ص ٥٧)، وشد الوجه للدكتور أحمد جميل الشرفاوي (ص ٢١)، ومجلة طبيبك الخاص (ع ٤٠٢، ص ١٤)، ومواقع الشبكة الإلكترونية التالية:

<http://www.pioneer-cosmo.com/arabic/fatsuc.phtml>

http://www.cosmesurge.com/arabic/procedures/lipo/lipo_2.htm

(٤) انظر: جراحة التجميل إلى أين؟ (ص ٥٨).

(٥) انظر: جريدة الوطن (ع ٥٦٣، ص ٣٥)، وإعادة إنشاء الثدي للدكتور عادل ولسن (ص ٧٦-٧٩).

(٦) انظر: مجلة طبيبك الخاص (ع ٤٠٢، ص ١٣، ١٤)، ونساؤنا وأدوات التجميل للدكتور عادل العبد الجبار (ص ٢٧)، ومواقع الشبكة الإلكترونية السابقة.

المرأة، إما بتكبيرهما في حالات صغر الثديين، أو بتكبير أحدهما في حال عدم تساويهما^(١).

وهذه العمليات أيضاً مشتهرة ومتشيرة، ودافعها الأساسي التشبيب وتحسين المنظر الخارجي والوصول إلى تناسق الجسم، إلا في الحالات التالية:

١- عمليات إعادة بناء الثدي بعد الاستئصال، فهذه العمليات تعدّ من الحالات الحرجية، كما أنها تعدّ علاجاً أيضاً^(٢).

٢- بعض حالات حقن العضو الذكري العلاجية، في مثل حالة حدوث تليفات في بعض أماكن العضو الذكري، فيُلجأ إلى حقنه بالشحم^(٣).

المسألة الثالثة: الحكم الشرعي لعمليات سحب وحقن الشحم:

بعد ما سبق بيانه عن عمليات سحب (شفط) وحقن الشحم، فإنه يمكن الآن بيان الحكم الشرعي لهذه العمليات، فأقول مستعيناً بالله وحده:

أولاً: إذا أمكن معالجة الأنواع السابقة من أنواع عمليات سحب أو حقن الشحم، بغير جرح الجسم وشقه، بالأساليب الجائزة شرعاً، فإنه لا يجوز حينئذ إجراء أي نوع من أنواع عمليات السحب أو الحقن، وذلك لأن الأصل عدم تعريض الجسم

(١) انظر: العمليات الجراحية وجراحة التجميل (ص ١٥٧)، ونساؤنا وأدوات التجميل (ص ٢٧).
(٢) وذلك لأن إعادة بناء الثدي تؤدي إلى تنشيط الجهاز المناعي للجسم، عن طريق رفع الحالة المناعية للمريضة، وهذا بدوره يؤدي إلى مقاومة المرض الخبيث والأورام السرطانية، وقد أجري بحث شمل عشرة آلاف امرأة في الولايات المتحدة الأمريكية، ممن تم استئصال الثدي لهنّ، فثبت أن نسبة عودة المرض الخبيث وانتشاره تقل في النساء اللاتي تمّ إنشاء ثدي لهنّ بنسبة ٢٠٪ إلى ٢٥٪ عن النساء اللاتي لم يتمّ إنشاء ثدي لهنّ.

انظر: إعادة إنشاء الثدي للدكتور عادل ولسن (ص ٧٧).

(٣) أفادني بذلك فضيلة الدكتور: (عادل محمد علي الصالحين) دكتور المسالك البولية في مستشفى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. وذلك في شهر ذي القعدة من عام ١٤٢٥ هـ.

للجراحة^(١).

ثانياً: إذا لم يمكن معالجة الأنواع السابقة من أنواع عمليات سحب أو حقن الشحم، بغير جرح الجسم وشقه، فإنه يجوز إجراء مثل هذه العمليات في الأنواع التي تُعدّ من الحالات المرضية، والتي دافعها التداوي والعلاج. فإن قيل: أنه في القول بالجواز مخالفة للأصل، وهو عدم تعريض الجسم للجراحة، فما الجواب عنه؟.

الجواب: لأن (الضرورات تبيح المحظورات)، فإن منع إجراء عمليات السحب أو الحقن في الحالات العلاجية، فإنه يلحق أصحابها الضرر، وهو مرفوع شرعاً بأدلته الشرعية. والله تعالى أعلم.

لذلك يجوز إجراء عمليات السحب والحقن في هذه الحالات ويُشترط للجواز شروط هي:

١- أن لا تؤدي العملية إلى ضرر أكبر منها.
٢- أن يغلب على ظن الطبيب نجاح تلك العملية، فلا يجوز اتخاذ جسم الإنسان محلاً لتجاربه.

٣- أن يكون النفع المتوقع من هذه العملية أرجح من الضرر المترتب عليها^(٢).
ثالثاً: إذا لم يمكن معالجة الأنواع السابقة بغير طرق السحب (الشفط) أو الحقن في الحالات التي لا تُعدّ من الحالات المرضية، فهل يجوز إجراء عمليات السحب أو الحقن؟

(١) انظر: حكم التشريع وجراحة التجميل للدكتور محمود علي السرطاوي (ص ١٥٤)، وأحكام جراحة التجميل للدكتور محمد عثمان شبير (ص ٥٨٤)، وموقع الشبكة الإلكترونية التالي:

<http://www.islamonline.net/fatwaapplication/arabic/display.asp?hFatwaID=85356> -->

(٢) انظر: حكم التشريع وجراحة التجميل للدكتور محمود علي السرطاوي (ص ١٥٤)، وأحكام جراحة التجميل للدكتور محمد عثمان شبير (ص ٥٨٣-٥٨٤)، وموقع الشبكة الإلكترونية التالي:

<http://www.islamonline.net/fatwaapplication/arabic/display.asp?hFatwaID=85356> -->

وُجد بين العلماء المعاصرين الخلاف التالي:

القول الأول: لا يجوز إجراء مثل هذه العمليات، في الحالات التي لا تُعد من الحالات المرضية. وهو قول الجمهور من المعاصرين^(١).

القول الثاني: يجوز إجراء مثل هذه العمليات بشروط.

وهو قول بعض المعاصرين^(٢).

وهذه الشروط هي:

- ١- أن تتعين عمليات سحب وحقن الدهون.
- ٢- أن لا يترتب عليها ضرر أكبر منها.
- ٣- أن لا يكون فيها تغيير للخلقة الأصلية المعهودة.
- ٤- أن لا يكون فيها تشويه لجمال الخلقة الأصلية.
- ٥- أن لا يكون فيها تدليس وغش وخداع.
- ٦- أن لا تكون بقصد تشبه أحد الجنسين (الذكر والأنثى) بالآخر.
- ٧- أن لا تكون بقصد التشبه بالكافرين.
- ٨- أن لا تكون بقصد التشبه بأهل الشرّ والفجور^(٣).

المطلب الثاني: إبراز أثر القاعدة في المسألة:

قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات) هنا لها الأثر الواضح حيث إنه إذا أمكن

(١) انظر: أحكام الجراحة الطبية لشيخنا الدكتور محمد بن محمد المختار الشنقيطي (ص ١٨٢-١٨٣)، والعمليات التجميلية لأسامة الصباغ (ص ٥٣-٥٤)، ولساؤنا وأدوات التجميل الدكتور لعادل العبد الجبار (ص ٢٧-٢٨)، ومواقع الشبكة الإلكترونية التالية:

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=16676>

<http://www.islamonline.net/fatwaapplication/arabic/display.asp?hFatwaID=85356> ->

(٢) وهو قول الدكتور محمد عثمان شبير، في بحثه أحكام جراحة التجميل (ص ٥٨٣)، حيث يقول فضيلته: "أما سحب الدهون بقصد تخفيف الوزن وتعديل قوام الجسم، فيجوز...".

(٣) انظر: أحكام جراحة التجميل للدكتور محمد عثمان شبير (ص ٥٨٤-٥٨٥).

المعالجة بغير جرح الجسم وشقه، بالأساليب الجائزة شرعاً، فإنه لا يجوز حينئذ إجراء أي نوع من أنواع عمليات السحب أو الحقن، لأنه لم تتحقق الضرورة. ولكن لما لم يمكن ذلك إلا بإجراء الجراحة: فإن كانت الدواعي علاجية، فهنا أعملنا قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات)، إلا أن تؤدي العملية إلى ضرر أكبر من الضرر المراد رفعه، فهنا تُعمل القاعدة المقيّدة لها: (إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما).

وإن كانت الدواعي غير علاجية فإن أكثر المعاصرين أعملوا قاعدة (الضرر لا يزال بالضرر) فنظروا للأضرار المتوقعة، فمنعوا من إجراء تلك العمليات، ومن أجازها كان مخالفاً لهذه القاعدة في هذه المسألة.

والفرق بين الأمرين أنه في الدواعي العلاجية وُجد العذر المبيح لإجرائها، أما في غير الدواعي العلاجية لم يوجد العذر والقاعدة تقول (ما جاز لعذر بطل بزواله). والله أعلم.

* * *

الخلاصة

الحمد لله الذي بفضلته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه، في نهاية هذا البحث أحب أن أخص أهم النتائج التي توصلتُ إليها، وهذه النتائج هي:

١- أهمية فهم القاعدة الفقهية من خلال الأمثلة التطبيقية لكل قاعدة، مع التنبيه لإعمال القواعد المقيدة في مكانها المناسب.

٢- معنى قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات): إذا نزلت بالملكف نازلة لمدفعلها بحيث يبلغ حداً إن لم يتناول الممنوع هلك أوقارب، فإن ما انتهض فعله سبباً للذم شرعاً بوجه ما من حيث هو فعله، يُسوَّى بين فعله وتركه في تلك الحال من غير مدح يترتب عليه ولا ذم.

٣- معنى القاعدة لا يخرج عن معنى قاعدة (الضرر يزال) إلا أنه يُبين إحدى حالات إزالة الضرر، وذلك إذا ترتب على إزالته فعل محظور ما.

٤- للعلماء تعبيرات عدة لهذه القاعدة لا تخرج عن المعنى العام للقاعدة.

٥- المصالح الضرورية، ما لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجرِ مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين.

وبمجموع الضروريات خمسة، وهي: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل.

٦- القواعد الملحقة بهذه القاعدة ذات أثر كبير في توضيحها وتنزيلها في مكانها المناسب، ويُخطئ من لا يراعيها عند تطبيق هذه القاعدة.

٧- لما لهذه القاعدة والقواعد الملحقة بها من أهمية بالغة نجد أن علماء عصرنا

أعملوها وطبقوها التطبيق المناسب.

٨- قمنا بدراسة عدة مسائل طبية معاصرة وسلطنا الضوء على هذه القاعدة ليتعرف القارئ على الطريق الصحيح لاستخدامها في شتى المسائل المعاصرة.

٩- وفيما يلي تلخيص لأثر هذه القاعدة في القضايا الفقهية المعاصرة:

أ- لا بد لمن أراد إعمال القاعدة من توفر دواعي ارتكاب المحظور وهو الضرورة أو الحاجة الملحة بها، وما لم تتوفر الدواعي فإن إعمالها سيوقع في خطأ ارتكاب المحظور دون مبرر.

ب- في حال توفرت الضرورة أو الحاجة فإن إعمال القاعدة أمر جائز شرعاً، ومن يمنع الآخرين من ذلك فهو مخطئ.

ج- تُجَلَّى هذه القاعدة قضية أساسية في الشرع الإسلامي والتي هي: يسر وسماحة هذا الدين الحنيف، وتُظهر قاعدة (المشقة تجلب التيسر)، مما جعل كثيراً من العلماء المعاصرين يدرج قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات) تحت تلك القاعدة الكلية.

د- عند وجود الضرورة الداعية لارتكاب المحظور لا بد من التنبيه إلى أنه لا يُزال هذا المحظور بمحظور مثله أو أعلى منه.

هـ- وإذا تمت إزالة الضرورة فإن حكم التحريم يعود فالضرورة تقدر بقدرها ولا يزداد عليها، وكذلك الإقدام على فعل المحظور لا يبطل حق الآخرين.

و- وفي حال وجود أكثر من مفسدة فإننا نراعى أعظمهما بارتكاب أخفهما.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

- ١- الاجتهاد الفقهي بالتبرع بالدم ونقله، إعداد فضيلة الشيخ مناع بن خليل القطان. - ضمن مجلة المجمع الفقهي - السنة الثانية العدد الثالث.
- ٢- أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية. تأليف الدكتور حسن بن أحمد بن حسن الفكي. تقدم فضيلة الشيخ الدكتور محمد بن ناصر السحبياني. ط ١/١٤٢٥هـ. مكتبة دار المنهاج - الرياض.
- ٣- أحكام الأطعمة في الشريعة الإسلامية. تأليف شيخنا الدكتور عبد بن محمد ابن أحمد الطريقي. ط ١/١٤٠٤هـ. ١٩٨٤م.
- ٤- أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها. لشيخنا الدكتور محمد بن محمد المختار الشنقيطي. ط ١/١٤١٣هـ-١٩٩٣م. مكتبة الصديق - الطائف.
- ٥- أحكام الجنين في الفقه الإسلامي. تأليف عمر بن محمد بن إبراهيم غانم. ط ١/١٤٢١هـ- ٢٠٠١م. دار الأندلس الخضراء - جدة. دار ابن حزم - بيروت.
- ٦- الأحكام المفيدة للمسائل الجديدة. تأليف محمد الحامد. تحقيق ماجد بن محمد بن أبي الليل. ط ٢/١٤١٣هـ-١٩٩٢م. مكتبة المصاييح - مصر.
- ٧- أحكام جراحة التجميل. للأستاذ الدكتور محمد عثمان شبير. مطبوع ضمن كتاب: دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة. تأليف مجموعة من الدكاترة. ط ١/١٤٢١هـ - ٢٠٠١م. دار النفائس - الأردن.
- ٨- الإحكام في أصول الأحكام للإمام علي بن محمد الآمدي. تعليق: عبد الرزاق عفيفي. ط ٢/١٤٠٢هـ. المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٩- الإرشاد الجيني أهميته - آثاره - محاذيره. للدكتور ناصر الميمان. منشور ضمن ثبت أعمال ندوة "الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج

الجيني - رؤية إسلامية".

١٠- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. تأليف محمد ناصر الدين الألباني.

ط٢/١٤٠٥هـ. المكتب الإسلامي-بيروت.

١١- الاستفادة من الهندسة الوراثية في الحيوان والنبات وضوابطها الشرعية.

للدكتور محمد الروكي. ضمن ثبوت أعمال ندوة "الوراثة والهندسة الوراثية

والجينوم البشري والعلاج الجيني - رؤية إسلامية".

١٢- الأسرة تحت رعاية الإسلام. للشيخ عطية صقر. ط١/١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

نشر وتوزيع مؤسسة الصباح - الكويت.

١٣- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية. للحافظ جلال الدين

السيوطي (ت٩١١). ط١/١٤١١هـ - ١٩٩٠م. دار الكتب العلمية -

بيروت.

١٤- الأشباه والنظائر للسبكي تاج الدين عبد الوهاب بن علي ابن عبد الكافي

(ت٧٧١). دار الكتب العلمية - بيروت. ط١/١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٥- الأشباه والنظائر. تأليف أبي عبد الله صدر الدين محمد بن عمر بن مكّي بن

عبد الصمد بن المرحل المعروف بابن الوكيل (ت٧١٦). تحقيق الدكتور أحمد

ابن محمد العنقري. ط١/١٤١٣هـ - ١٩٩٣م. مكتبة الرشد - الرياض.

١٦- الأشباه والنظائر. للإمام العلامة زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بسابن

نجيم المصري الحنفي (ت٩٧٠). ط١/١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. دار الكتب العلمية

- بيروت.

١٧- الاضطرار إلى الأطعمة والأدوية المحرمة. تأليف الدكتور عبد الله بن محمد بن

أحمد الطريقي. ط٢/١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- ١٨- أطفال الأنابيب - الرحم الظئر. للدكتور حسان حتوت. منشور ضمن
ثبت أعمال ندوة "الإنجاب في ضوء الإسلام".
- ١٩- أطفال الأنابيب الواقع والمحذور. للدكتور ضياء الجماس، مقال منشور في مجلة
الفيصل العدد رقم (١٢١)
- ٢٠- أطفال الأنابيب بين العلم والشرعية. تأليف زياد أحمد سلامة. تقديم ومراجعة
الشيخ عبد العزيز الحياط. ط١/١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. دار البيارق - بيروت.
الدار العربية للعلوم - بيروت.
- ٢١- أطفال الأنابيب. لفضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام، منشور ضمن
مجلة مجمع الفقه الإسلامي، (٢٤، ج١).
- ٢٢- أطفال أنابيب دون مشكلات. للدكتور حمد الصيغان، مقال منشور في مجلة
الثقافة الصحية العدد رقم (٦٨) صفر ١٤٢٢هـ. وهي مجلة تصدر عن
مستشفى قوى الأمن. الإدارة العامة للخدمات الطبية بوزارة الداخلية.
- ٢٣- إعادة إنشاء الثدي عقب استئصاله. للدكتور عادل ميشيل ولسن. مقال
منشور في مجلة طبيبك الخاص، العدد رقم (٣٩١).
- ٢٤- إعلام الموقعين عن رب العالمين. للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي
بكر ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١). تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. دار الجليل -
بيروت.
- ٢٥- الأم. لإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤). تحقيق محمود
مطرجي. ط١٤١٣هـ. دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٦- انتفاع الإنسان بأعضاء جسم إنسان آخر حياً أو ميتاً. للدكتور عبد السلام
داود العبادي. ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي (٤٤، ج١).
- ٢٧- الانتفاع بأجزاء الآدمي في الفقه الإسلامي. إعداد عصمت الله عنايت الله

- محمد. ط ١٤١٤هـ. مكتبة جراح إسلام - باكستان.
- ٢٨- أهمية التبرع بالدم، للدكتور محمود ناظم نسيمي. - ضمن مجلة حضارة الإسلام - العددان السادس والسابع.
- ٢٩- أهمية التبرع بالدم، للدكتور هشام إبراهيم الخطيب. - ضمن مجلة الوعي الإسلامي - السنة العشرون. العدد ٢٢٩.
- ٣٠- بنك الجلود. للدكتور محمد عبد الغفار الشريف. منشور ضمن ثبت أعمال ندوة "رؤية إسلامية لبعض المشاكل الصحية". (الجزء الأول) إنشاء بنوك الجلد.
- ٣١- بنك للبن الأمهات حرام أم حلال؟. مقال في جريدة الأهرام. منشور ضمن ثبت أعمال ندوة "الإنجاب في ضوء الإسلام".
- ٣٢- بنوك الحليب البشري المختلط. للدكتور ماهر حتوت. منشور ضمن ثبت أعمال ندوة "الإنجاب في ضوء الإسلام".
- ٣٣- بنوك الحليب دراسة طبية فقهية، للدكتور محمد علي البار، منشور ضمن مجلة الفصيل، العدد (١٢٧).
- ٣٤- بنوك الحليب. للدكتور محمد علي البار، ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدرورة الثانية، العدد الثاني، الجزء الأول، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.
- ٣٥- بنوك الدم في الكويت أنقذت حياة الألوفا من المرضى، للدكتور علي أنس. - ضمن مجلة العربي - العدد ٩٠.
- ٣٦- البنوك الطبية البشرية وأحكامها الفقهية للدكتور إسماعيل غازي مرحبا. دار ابن الجوزي. ط ١٤٢٩هـ.
- ٣٧- بنوك اللبن، شبهات حول بنوك اللبن دراسة فقهية مقارنة، للدكتورة عبلة

- الكحلوي، ط ١٤١٩/١هـ، ١٩٩٨م، دار الرشاد - القاهرة.
- ٣٨- بنوك النطف والأجنة. دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي. للدكتور عطا عبد العاطي السنباطي. تقدم الأستاذ الدكتور محمد رأفت عثمان. ط ١٤٢١/١هـ - ٢٠٠١م. دار النهضة العربية - القاهرة.
- ٣٩- بنوك حليب الأمهات بدعة غريبة محرمة شرعاً، مقال بتحقيق بسام فهمي، وماجدة شهاب، بتاريخ ٧ شوال ١٤١٩هـ، ٢٤ يناير ١٩٩٩م، على الموقع: <http://www.albayan.co.ae/albayan/1999/01/24/mhl/9.htm>
- ٤٠- تربية الأبناء والبنات في ضوء القرآن والسنة. تأليف الشيخ خالد عبد الرحمن العك. ط ١٤٢٠/٣هـ - ٢٠٠٠م. دار المعرفة - بيروت.
- ٤١- ترهل البطن. للدكتور خالد عبد العزيز طنطاوي. أستاذ الجراحة والأورام المساعد بطب الزقازيق. مقال منشور في مجلة طبيبك الخاص. السنة الثالثة والثلاثون. العدد رقم ٣٨٧. مارس ٢٠٠١م.
- ٤٢- التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦). تحقيق إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي - بيروت. ط ١٤٠٥/١هـ.
- ٤٣- تكنولوجيا العلاج الجسدي الجيني. للدكتور وجدي عبد الفتاح سواحل. مقال منشور في مجلة العربي. العدد ٤٥٠. مايو ١٩٩٦م.
- ٤٤- التلقيح الصناعي من ثمار مسيرة الطب. للأستاذ حمدي بن يوسف الكتكوت. مقال منشور في مجلة القافلة العدد التاسع - المجلد التاسع والثلاثون، رمضان ١٤١١هـ. وهي مجلة ثقافية تصدر شهرياً عن شركة أرامكو السعودية لموظفيها - إدارة العلاقات العامة.
- ٤٥- التلقيح الصناعي وأطفال الأنابيب. للدكتور محمد علي البار. منشور ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي، (٢٤، ج ١).
- ٣٩٠-

٤٦- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى. دار إحياء التراث العربى - بيروت. ط/٢٠٠١م.

٤٧- ثبت أعمال "ندوة رؤية إسلامية لزراعة بعض الأعضاء البشرية". المنعقدة في الكويت بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٤١٠هـ الموافق ٢٣ أكتوبر ١٩٨٩م. إشراف وتقديم الدكتور عبد الرحمن العوضى. تحرير الدكتور أحمد رجائي الجندى. سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية - دولة الكويت.

٤٨- ثبت أعمال ندوة "الإنجاب في ضوء الإسلام". المنعقدة بتاريخ ١١ شعبان ١٤٠٣هـ الموافق ٢٤ مايو ١٩٨٣م. إشراف وتقديم سعادة الدكتور عبد الرحمن العوضى. تحرير الدكتور أحمد رجائي الجندى. سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية - الكويت.

٤٩- ثبت أعمال ندوة "الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني - رؤية إسلامية". المنعقدة في الكويت - المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية - الإسلام والمشكلات المعاصرة. إشراف وتقديم الدكتور عبد الرحمن العوضى. تحرير الدكتور أحمد رجائي الجندى. ط١/١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٥٠- ثورة طبية على الدم، مقال للدكتور حسان عكفلي. - ضمن مجلة العربى - العدد رقم (٥٠٧).

٥١- الجامع لأحكام القرآن. للإمام أبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى (ت ٦٧١هـ). ط١/١٤١٣هـ. دار الكتب العلمية - بيروت.

٥٢- الجديد في الجراحة التجميلية. للدكتورة منار مراد. مقال منشور في موقع

الشبكة الإلكترونية التالى: <http://www.arabmedmag.com>

٥٣- جراحة التجميل إلى أين؟. إعداد الدكتورة جيهان أحمد فرج. مقال منشور في

- مجلة العربي. العدد رقم (٥٠٤) نوفمبر ٢٠٠٠م.
- ٥٤- جريدة الجزيرة السعودية، الأعداد التالية: العدد رقم (١٠٩٥١). الأحد ١٥ رجب ١٤٢٣هـ. ٢٢ سبتمبر "أيلول" ٢٠٠٢م. والعدد رقم (١٠٩٧١). السبت ٦ من شعبان ١٤٢٣هـ. ١٢ من أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠٢م.
- ٥٥- جريدة الوطن السعودية: العدد رقم (٥٦٣) ٢ صفر ١٤٢٣هـ. والعدد رقم (٥٧٩) الأربعاء ١٨ صفر ١٤٢٣هـ. الموافق ٦ مايو ٢٠٠٢م.
- ٥٦- الجينات ومستقبل الإنسان. حوار مع الدكتورة ليلي بستكي - أخصائية الأمراض الوراثية بقسم الأمراض الوراثية بمستشفى الصباح - الكويت. منشور في مجلة ولدي. السنة الثانية - العدد الرابع والعشرون - شعبان ١٤٢١هـ - نوفمبر ٢٠٠٠م.
- ٥٧- حكم الاستفادة من أعضاء الموتى في عمليات الزرع. للدكتور خليل حميض. مقال منشور في مجلة الأمة. العدد رقم (٣٢). السنة الثالثة. شعبان ١٤٠٣هـ. أيار ١٩٨٣م.
- ٥٨- حكم التبرع بالأعضاء في ضوء القواعد الشرعية والمعطيات الطبية. للدكتور محمد نعيم ياسين. ضمن كتابه: أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة. ط٣/١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م. دار النفائس - الأردن.
- ٥٩- حكم التشريح وجراحة التجميل في الشريعة الإسلامية. للدكتور محمود علي السرطاوي. منشور في مجلة دراسات (علوم إنسانية وشرعية). مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي. الجامعة الأردنية - عمان. المجلد الثاني عشر. العدد الثالث. جمادى الآخرة ١٤٠٥هـ/ آذار ١٩٨٥م.
- ٦٠- حكم العلاج بنقل دم الإنسان أو نقل أعضاء أو أجزاء منها. للدكتور أحمد فهمي أبو سنة. بحث منشور في مجلة المجمع الفقهي. السنة الأولى ١٤٠٨هـ.

العدد الأول.

٦١- حكم بيع الإنسان لعضو من أعضائه أو التبرع به. للدكتور محمد سيد طنطاوي. منشور ضمن ثبوت أعمال ندوة "الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية".

٦٢- حكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي. موقف الفقه الإسلامي من المسلم بعد موته. حكم تتبع الرخص في الفقه الإسلامي. التعقيبات البينة على من تعقب ابن تيمية. إعداد عقيل بن أحمد العقيلي. ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م. مكتبة الصحابة - جدة.

٦٣- حكم نقل الدم، بقلم الدكتور خليل حميض. - ضمن مجلة الأمة القطرية - العدد الثامن والعشرون.

٦٤- دم الإنسان وأساليب تخزينه ونقله. لسليمان نصر الله. منشور ضمن مجلة القافلة - العدد الثامن المجلد التاسع والثلاثون.

٦٥- الدم ومشتقاته. تأليف الدكتورة زينب السبكي والدكتور يسري جبير. مكتبة نهضة مصر ومطبعها الفحالة- مصر.

٦٦- الرضاع المحرم وبنك اللبن في الشريعة الإسلامية دراسة فقهية على المذاهب الأربعة، للدكتور حسين عبد المجيد أبو العلا، ط ١/١٤١٤هـ، ١٩٩٣م، مكتبة البيان - الطائف.

٦٧- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل. لشيخ الإسلام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت. ٦٢٠). ومعها شرحها نزهة الخاطر العاطر. للأستاذ الشيخ عبد القادر ابن أحمد بن مصطفى بدران الدومي ثم الدمشقي. طبع مكتبة الكليات

الأزهرية - مصر. ط ٣ / ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٦٨- زراعة الأجنة في ضوء الشريعة الإسلامية. للدكتور هاشم جميل عبد الله. بحث منشور على أربعة أجزاء في مجلة الرسالة الإسلامية. في الأعداد التالية: ١- العددان ٢٢٧-٢٢٨ شوال، ذو القعدة ١٤٠٩هـ - آيار، حزيران ١٩٨٩م. ٢- العدد ٢٢٩ ذو الحجة ١٤٠٩هـ - تموز ١٩٨٩م. ٣- العددان ٢٣٠-٢٣١ محرم، صفر ١٤١٠هـ - آب، أيلول ١٩٨٩م. ٤- العدد ٢٣٢ ربيع الأول ١٤١٩هـ - تشرين الأول ١٩٨٩م.

٦٩- زراعة الأعضاء التناسلية والغدد التناسلية للمرأة والرجل. بحث للدكتورة صديقة العوضي والدكتور محمد كمال نجيب. منشور ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي (٦ع، ج١).

٧٠- زراعة الأعضاء والتداوي بالمحرمات في ضوء الشريعة الإسلامية -٢-. بحث للدكتور هاشم جميل عبد الله. منشور في مجلة الرسالة الإسلامية. العددان ٢١١-٢١٢. السنة الحادية والعشرون. جمادى الأولى - جمادى الآخرة ١٤١٨هـ. كانون الثاني - شباط ١٩٨٨م.

٧١- زراعة الغدد التناسلية أو زراعة رحم امرأة في رحم امرأة أخرى. للدكتور حمداتي ماء العينين شبيها. منشور ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي (٦ع، ج١).

٧٢- سنن ابن ماجه. للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الكتب العلمية - بيروت.

٧٣- شد الوجه. للدكتور أحمد جميل الشرقاوي. مقال منشور ضمن مجلة طببيك الخاص، السنة الثانية والثلاثون، العدد (٣٨٣)، نوفمبر (٢٠٠٠م).

٧٤- الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك. تأليف العلامة الشيخ

أحمد بن محمد بن أحمد الدردير. وبالهامش حاشية العلامة الشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي. خرّج أحاديثه وفهرسه وقرر عليه الدكتور مصطفى كمال وصفي. ط/ ١٣٩٢. دار المعارف - مصر.

٧٥- شرح الكوكب المنير لتقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح المعروف بابن النجار (ت ٩٧٢). تحقيق محمد الزحيلي و نزيه حماد. مكتبة العبيكان - الرياض. ط ٢ / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٧٦- شرح مختصر الروضة لنجم الدين الطوفي (٧١٦). تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي. طوزارة الشؤون الإسلامية - الرياض. ط ٢ / ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٧٧- شفاء التباريح والأدواء في حكم التشريح ونقل الأعضاء. تأليف سماحة العلامة الشيخ إبراهيم اليعقوبي. ط ١ / ١٤٠٧ هـ. مطبعة خالد بن الوليد - دمشق.

٧٨- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣). تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط ٢ / ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م. دار العلم للملايين - بيروت.

٧٩- صحيح البخاري = فتح الباري.

٨٠- صحيح سنن ابن ماجه. تأليف محمد ناصر الدين الألباني. ط ٣ / ١٤٠٨ هـ. مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٨١- صحيح مسلم. للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط ٣ / ١٤٠٣ هـ. دار الفكر- بيروت.

٨٢- ضوابط التبرع بالدم ونقله للدكتور عبد الكريم محمد مؤمن ضمن كتاب

- الترع بالدم أهميته ومخدراته ومشروعاته في الإسلام. تأليف: الدكتور علي سليمان التويجري ومشاركة نخبة من العلماء المختصين. ط ١/١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. الدار العالمية للكتاب الإسلامي - الرياض.
- ٨٣- الطب الوراثي .. وحافة الخطر. للدكتور مصطفى إبراهيم فهمي. مقال منشور في مجلة العربي. العدد ٤٢٩. أغسطس ١٩٩٤م.
- ٨٤- طفل الأنابيب. للدكتور محمد الحلي، مقال منشور في مجلة العلوم والتقنية، العدد (٥٤) ربيع الآخر ١٤٢١هـ، وهي مجلة علمية فصلية تصدرها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.
- ٨٥- طفل الأنبوب والتلقيح الصناعي والرحم الظفر والأجنة المجددة. للدكتور محمد علي البار. ط ١/١٤٠٧هـ. دار العلم - جدة.
- ٨٦- العصر الجديد للطب من جراحة الجينات إلى الاستنساخ الإنساني. للدكتور خالص جلي. ط ١/١٤٢٠هـ. دار الفكر المعاصر - بيروت.
- ٨٧- العلاج الجيني واستنساخ الأعضاء البشرية رؤية مستقبلية للطب والعلاج خلال القرن الحادي والعشرين. للدكتور عبد الهادي مصباح. ط ١/ رجب ١٤٢٠هـ - أكتوبر ١٩٩٩م. الدار المصرية اللبنانية - القاهرة.
- ٨٨- العلاج بالهندسة الوراثية. للدكتور مصطفى إبراهيم فهمي. مقال منشور في مجلة العربي. العدد ٤٠٤. يوليو ١٩٩٢م.
- ٨٩- العمليات التجميلية وحكمها في الشريعة الإسلامية. تأليف أسامة صباغ. ط ١/١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. دار ابن حزم - بيروت.
- ٩٠- العمليات الجراحية وجراحة التجميل. اشترك في تأليفه نخبة من أساتذة كليات الطب. إعداد محمد رفعت. ط ١٣٩٧/٢ - ١٩٧٧م. دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.

- ٩١- عملية إنتاج أطفال الأنابيب والمشكلات التي تترتب عليها. للدكتور عبد الرحمن بن سعود الهواوي، مقال منشور في المجلة العربية العدد (٩٨) ١٤٠٦هـ، ديسمبر ١٩٨٥م.
- ٩٢- غرس الأعضاء في جسم الإنسان "زرع الأعضاء". للدكتور محمد أيمن صافي. ط١/١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٩٣- الفتاوى الشرعية في المسائل الطبية. لفضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين. جمعها أبو حامد إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الرحمن الشثري. ط٢/١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ٩٤- الفتاوى المتعلقة بالطب وأحكام المرضى من فتاوى ١- سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله. ٢- سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله. ٣- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء. ٤- هيئة كبار العلماء. إشراف فضيلة الشيخ الدكتور صالح بن فوزان الفوزان. ط١/١٤٢٤هـ. دار المؤيد - الرياض.
- ٩٥- فتاوى دار الإفتاء المصرية منذ العام ١٣١٢هـ. بجانب فتاوى لجنة الفتوى بالأزهر. حقوق النشر والتوزيع محفوظة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. موقع الانترنت: <http://www.islamic-council.gov.eg>
- ٩٦- فتاوى شرعية وبحوث إسلامية. تأليف حسنين محمد علي مخلوف. ط١/١٤٠٥هـ. دار الاعتصام - القاهرة.
- ٩٧- الفتاوى للشيخ محمد متولي الشعراوي. إعداد وتعليق الدكتور السيد الجميلي. ط١/١٤٢٠هـ. دار الفتح بالإعلام العربي - القاهرة.
- ٩٨- فتاوى معاصرة = من هدي الإسلام.

- ٩٩- فتح الباري بشرح صحيح البخاري. للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ). ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. تصحيح محب الدين الخطيب. ط٢/١٤٠٩هـ. دار الريان للتراث.
- ١٠٠- فقه النوازل قضايا فقهية معاصرة. تأليف بكر بن عبد الله أبو زيد. ط١/١٤١٦هـ-١٩٩٦م. مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ١٠١- القاموس المحيط والقابوس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب شاطئيه. للإمام مجد الدين بن محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ). دار الفكر - بيروت.
- ١٠٢- قراءة الجينوم البشري. للدكتور حسان حتوت. ضمن ثب أعمال ندوة "الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني - رؤية إسلامية".
- ١٠٣- قرارات المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي الدورة الخامسة عشرة. ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ١٠٤- قرارات المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي لدوراته العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة. ١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠هـ. رابطة العالم الإسلامي - الأمانة العامة - مكة المكرمة.
- ١٠٥- قرارات مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي من دورته الأولى لعام ١٣٩٨هـ حتى الدورة الثامنة عام ١٤٠٥هـ. رابطة العالم الإسلامي - الأمانة العامة - مكة المكرمة.
- ١٠٦- قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي. المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي - جدة. للدورات ١-١٠. القرارات ١-٩٧. تنسيق وتعليق الدكتور عبد الستار أبو غدة. دار القلم - دمشق. ط٢/١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
- ١٠٧- قضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية. إعداد جمعية العلوم الطبية

الإسلامية المنبثقة عن نقابة الأطباء الأردنية. ط ١/١٤١٥ هـ. ١٩٩٥ م. دار
البشير. عمان - الأردن.

١٠٨- قضايا فقهية في الجينات البشرية من منظور إسلامي. للدكتور عارف علي
عارف. مطبوع ضمن كتاب: دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة. تأليف
مجموعة من الدكاترة. ط ١/١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م. دار النفائس - الأردن.

١٠٩- قضايا فقهية معاصرة. تأليف محمد برهان الدين السنبهلي.
ط ١/١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م. دار القلم - دمشق. والدار الشامية - بيروت.

١١٠- قضايا معاصرة في الندوات الفقهية. قرارات وتوجيهات. طبع مجمع الفقه
الإسلامي - الهند. من الندوة الأولى إلى الندوة الثالثة عشرة. ط/١٤٢٠ هـ،
٢٠٠٠-٢٠٠١ م.

١١١- القواعد الفقهية الخمس الكبرى والقواعد المندرجة تحتها جمع ودراسة الدكتور
إسماعيل بن حسن علوان. دار ابن الجوزي - الدمام. ط ١/١٤٢٠ هـ -
٢٠٠٠ م.

١١٢- القواعد الكبرى الموسوم بقواعد الأحكام في إصلاح الأنام. تأليف شيخ
الإسلام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت ٦٦٠). تحقيق الدكتور
نزيه كمال حماد والدكتور عثمان جمعة ضميرية. ط ١/١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
دار القلم - دمشق.

١١٣- القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير لشيخنا الدكتور عبد الرحمن بن
صالح العبد اللطيف. طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - عمادة البحث
العلمي الإصدار رقم (٤٨). ط ١/١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

١١٤- الكائنات وهندسة الموروثات. للدكتور صالح كريم. ضمن ثبت أعمال ندوة

- "الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني - رؤية إسلامية".
 ١١٥- لسان العرب. للعلامة أبي الفضل ابن منظور الأفريقي. ط ٣/١٤١٤ هـ. دار
 صادر - بيروت.
- ١١٦- لمحة حول ندوة "الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني -
 رؤية إسلامية". للدكتور أحمد رجائي الجندي. ضمن ثبوت أعمال ندوة
 "الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني - رؤية إسلامية".
- ١١٧- مجلة الأزهر الأعداد: عدد: السنة السبعون، الجزء الأول. ١٧ من ذي الحجة
 ١٤١٧ هـ - ٢٤ من إبريل ١٩٩٧ م. وعدد: السنة العشرون، المحرم سنة
 ١٣٦٨ هـ.
- ١١٨- مجلة المجمع الفقهي. نصف سنوية يصدرها المجمع الفقهي برابطة العالم
 الإسلامي. السنة الأولى ١٤٠٨ هـ. العدد الأول.
- ١١٩- مجلة طببيك الخاص. (وهي مجلة شهرية تصدر عن دار الهلال - القاهرة).
 الأعداد التالية: (ع ٣٩١) يوليو ٢٠٠١ م، و(ع ٤٠٢) يونيو ٢٠٠٢ م.
- ١٢٠- مجلة مجمع الفقه الإسلامي الأعداد: (ع ٣٤، ج ١)، (ع ٤٤، ج ١)، (ع ٦٤، ج ٣)،
 (ع ١١٤، ج ٣). طبع منظمة المؤتمر الإسلامي - مجمع الفقه الإسلامي - جدة.
- ١٢١- مجموعة الفتاوى الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية. وزارة
 الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية- إدارة
 الإفتاء. ط ١/١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ١٢٢- المدخل إلى علم الأجنة الوصفي والتجريبي. للدكتور صالح بن عبد العزيز
 كرم. دار المجتمع للنشر والتوزيع. ط ١/١٤١١ هـ.
- ١٢٣- المسائل الطبية المستجدة في ضوء الشريعة الإسلامية. تأليف الدكتور محمد بن
 عبد الجواد النتشة. ط ١/١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م. من سلسلة إصدارات مجلة
 -٤٠٠-

الحكمة - بريطانيا.

١٢٤- المستدرك على الصحيحين. للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥). وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي. دار المعرفة - بيروت.

١٢٥- مشروعية التبرع بالدم للدكتور علي سليمان التويجري ضمن كتاب التبرع بالدم أهميته ومحذورات ومشروعيته في الإسلام. تأليف الدكتور علي سليمان التويجري ومشاركة نخبة من العلماء المختصين. ط ١/١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

الدار العالمية للكتاب الإسلامي - الرياض.

١٢٦- المطلع على أبواب المقنع. لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البجلي الحنبلي (ت ٧٠٩). ط ١/١٣٨٥هـ. المكتب الإسلامي - بيروت.

١٢٧- المعجم العلمي المصور. الطبعة العربية من (Compton's Illustrated Science Dictionary). رئيس التحرير: الدكتور أحمد رياض تركي. مدير التحرير والمشرّف على التنفيذ: الدكتور أحمد حسين الصاوي. أصدره قسم النشر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة بالاتفاق مع دائرة المعارف البريطانية. ط ٢/١٩٦٨م. دار المعارف - القاهرة.

١٢٨- معجم المقاييس في اللغة. لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥). تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو. ط ٢/١٤١٨هـ - ١٩٩٨م. دار الفكر - بيروت.

١٢٩- المعجم الوسيط. إخراج الدكتور إبراهيم أنيس وآخرين. ط ٢/١٣٩٢هـ. مطابع دار المعارف - مصر.

١٣٠- من هدي الإسلام. فتاوى معاصرة. للدكتور يوسف القرضاوي. ط ١/١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م. المكتب الإسلامي - بيروت.

- ١٣١- الموافقات في أصول الشريعة. لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي (ت ٧٩٠). تحقيق: الشيخ إبراهيم رمضان. ط ٤/١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م. دار المعرفة - بيروت.
- ١٣٢- المواكبة الشرعية لمعطيات الهندسة الوراثية. للدكتور عبد الستار أبو غدة. ضمن ثبوت أعمال ندوة "الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني - رؤية إسلامية".
- ١٣٣- الموسوعة الطبية الفقهية موسوعة جامعة للأحكام الفقهية في الصحة والمرض والممارسات الطبية. تأليف: الدكتور أحمد محمد كنعان تقدم الدكتور محمد هيثم الخياط. دار النفائس - بيروت.
- ١٣٤- موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر. للدكتور عبد الحليم عويس. ط ١/١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م. دار الوفاء - المنصورة.
- ١٣٥- موقف الإسلام من الأمراض الوراثية. للأستاذ الدكتور محمد عثمان شبير. مطبوع ضمن كتاب: دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة. تأليف مجموعة من الدكاترة. ط ١/١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م. دار النفائس الأردن.
- ١٣٦- الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء. تأليف: الدكتور محمد علي البار. ط ١/١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م. دار القلم - دمشق. والدار الشامية - بيروت.
- ١٣٧- نساؤنا وأدوات التجميل. للدكتور عادل بن عبد الله العبد الجبار. حملته من الموقع التالي: <http://www.almeshkat.net/books/list.php?cat=19>
- ١٣٨- نظرات فقهية في الجينوم البشري الهندسة الوراثية - العلاج الجيني. للدكتور عبد الله محمد عبد الله. ضمن ثبوت أعمال ندوة "الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني - رؤية إسلامية".
- ٤٠٢-

- ١٣٩- نقل الأعضاء الآدمية في ضوء الشريعة والطب والواقع. للدكتور أبو الوفا عبد الآخر. ط ١/١٤١٨هـ. شركة الصفا للطباعة - مصر.
- ١٤٠- نقل الأعضاء بين الطب والدين. تأليف: الدكتور مصطفى محمد الذهبي. ط ١/١٤١٤هـ - ١٩٩٣م. دار الحديث - القاهرة.
- ١٤١- نقل الدم الذاتي أكثر نقل الدم أماناً، للدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن خليف. - ضمن المجلة الطبية - السنة العشرون العدد ٩٩.
- ١٤٢- نقل الدم وأحكامه الشرعية. تأليف محمد صافي. ط ١/ ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م. الناشر مؤسسة الزعبي سوريا - حمص. لبنان - بيروت.
- ١٤٣- نقل دم أو عضو أو جزء من إنسان إلى آخر. إعداد اللجنة الدائمة للبحوث في المملكة العربية السعودية. منشور في مجلة البحوث الإسلامية. العدد (٢٢). رجب شعبان رمضان شوال ١٤٠٨هـ.
- ١٤٤- نقل وزراعة الأعضاء الآدمية من منظور إسلامي. للدكتور عبد السلام السكري. ط/١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م. الدار المصرية للنشر والتوزيع.
- ١٤٥- نقل وزراعة الأعضاء التناسلية. للدكتور محمد سليمان الأشقر. منشور ضمن ثبت أعمال ندوة "رؤية إسلامية لزراعة بعض الأعضاء البشرية".
- ١٤٦- النهاية في غريب الحديث. لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (ت ٦٠٦). تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي. دار الباز - مكة المكرمة.
- ١٤٧- الهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع. للدكتور إياد أحمد إبراهيم. ط ١/١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م. دار الفتح للدراسات والنشر. عمان - الأردن.

- ١٤٨- الهندسة الوراثية من المنظور الشرعي. للدكتور عبد الناصر أبو البصل. مطبوع ضمن كتاب: دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة. تأليف مجموعة من الدكاترة. ط ١/١٤٢١هـ - ٢٠٠١م. دار النفائس الأردن.
- ١٤٩- الواضح في أصول الفقه لأبي الوفاء علي بن عقيل الحنبلي (ت ٥١٣). تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط ١/١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١٥٠- الوجيز في القواعد الفقهية. للدكتور محمد صدقي البورنو. ط ١/١٩٩٦م.
- ١٥١- وسائل الإنجاب الاصطناعية - نحو توجيه البحث العلمي بالنظر المقاصدي-. للدكتورة فريدة زوزو. بحث منشور في مجلة المسلم المعاصر. السنة السابعة والعشرون. العدد رقم (١٠٥).
- ١٥٢- الوصف الشرعي للجينوم البشري والعلاج الجيني. للدكتور عجيل النشمي. ضمن ثبوت أعمال ندوة "الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني - رؤية إسلامية".

* * *